

محضر الجلسة رقم 813

التاريخ: الثلاثاء 30 جادى الآخرة 1433 (22 ماي 2012)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وإثنان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة التاسعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا هذا، أعطي الكلمة للسيد الأمين ليطلعنا على ما جد من مراسلات وإعلانات. الكلمة للسيد الأمين، تفضلوا السيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين، فنخبر المجلس أنه توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون والسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية برمجة الأسئلة الموجهة لوزارتهما في آخر الجلسة.

وكذا توصلت الرئاسة بطلب السيد وزير الطاقة والمعادن بتقديم السؤال الفريد الموجه لوزارته في بداية الجلسة، وطلب السيد وزير التربية الوطنية بتأجيل الأسئلة الموجهة لقطاع التربية إلى جلسة لاحقة لارتباطه بأنشطة حكومية طارئة.

وعلى ضوء ذلك، يصبح ترتيب القطاعات الحكومية في جدول الأعمال على النحو التالي:

1- وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة؛

2- وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة؛

3- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

4- وزارة الاقتصاد والمالية؛

5- وزارة الشباب والرياضة؛

6- وزارة السياحة؛

7- وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية؛

8- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية؛

9- وأخيراً وزارة الشؤون الخارجية.

هذا بالنسبة للمراسلات التي وردت على رئاسة المجلس، أما بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 22 ماي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 11 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتائية: 10 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتائية: جواب واحد.

هذا ما يجب به الإخبار. شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الأمين.

وطبقاً لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة كذلك بست (6) طلبات إحاطة، وهي لكل من فريق التحالف الاشتراكي، الفريق الحركي، الفريق الفيدرالي، الفريق الاشتراكي، الفريق الاستقلالي، وفريق الأصالة والمعاصرة. الكلمة لأول متدخل في إطار إحاطة المجلس علماً، الكلمة للفريق الاشتراكي.

نعم؟

المستشار السيد محمد أقيوب:

(كلام غير مسموع)

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار. ذكرتمونا بهذا، قراءة الفاتحة ترحماً على الضحايا.

الجميع وقفاً:

"بسم الله الرحمن الرحيم" الحمد لله رب العالمين "الرحمان الرحيم" مالك يوم الدين "إياك نعبد وإياك نستعين" إهدنا الصراط المستقيم صراطك الذي أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين "آمين. سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين"

السيد رئيس الجلسة:

تغمدهم الله برحمته.

شكرا السيد المستشار. الكلمة لأول متدخل في إطار إحاطة المجلس علما، الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد حسان الغزوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أخواني المستشارات المحترمت،

إخواني المستشارين المحترمين،

في إطار النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أحيط مجلسنا علما بقضية تتعلق بموسم الحصاد وما يطرحه من مشاكل، خاصة مع ضعف المحصول الناتج عن وضعية شبه جفاف التي عشناها هاته السنة، فالمحصول الفلاحي من الجيوب هذه السنة جد متواضع في بعض المناطق المحظوظة وشبه منعدم في مناطق أخرى، مما سيخلق صعوبات كبيرة أمام الفلاحين دون شك.

وما نتخوف منه هو أن تنضاف هذه الصعوبات الموضوعية الناتجة عن الطبيعة صعوبات ذاتية وبالأخص سلوك شركات شراء وتسويق الجيوب، كما حدث في السنة الماضية، حيث لم تحترم هذه الشركات الثمن المرجعي الذي حددته الحكومة، وفرضت على الفلاحين أثمنا من تحديدها، مما سبب ضياعا للفلاحين، ونهنا إليه وزارة الفلاحة في حينه.

إننا نتخوف أن يتكرر هذا الأمر هذه السنة وفي ظروف أصعب بكثير ويحتاج فيها الفلاحون إلى الدعم والمساندة. الحكومة لم تحدد بعد الثمن المرجعي، حسب علمنا، ونعتقد أن الثمن المرجعي لهذه السنة يجب أن يراعي وضعية الموسم الفلاحي وحالة الفلاحين، وأيضا وضعية السوق العالمي، حيث أثمان الجيوب ارتفعت على العموم، وهو ما ينبغي أن ينعكس على الثمن المرجعي.

ونطالب الحكومة بأن تحرص على احترام الثمن المرجعي من طرف الشركات المعنية حتى لا يتضرر الفلاحون بشكل مضاعف هذه السنة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للمتدخل الموالي للفريق الحركي، تفضل الأستاذ السعداوي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أود في البداية باسم الفريق الحركي أن نترحم على الأرواح الطاهرة والبريئة للتلاميذ اللذين قضوا في الحادث الأليم الذي وقع قرب مدينة بنجرير على إثر اصطدام قطار بحافلة للنقل المدرسي.

السيد الرئيس،

إننا ندعو إلى فتح تحقيق جدي يحدد المسؤوليات ووضع سياسة وقائية في ممرات القطارات، في إطار منظور شامل لتأهيل هذا القطاع الحيوي.

السيد الرئيس،

على إثر ما أقدم عليه المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة كريستوفر روس إلى الصحراء بالانزياح عن وظيفته الأصلية وتصرفه بحسابات سياسية ضيقة في اقتراحاته حول تقرير الأمين العام الأخير حول ملف الصحراء المغربية، وتصريحاته المخدومة واليائسة لخدمة أجندة خصوم وحدتنا الترابية.

على إثر ذلك، اتخذت بلادنا قرارا حكيما يقضي بسحب الثقة من هذا المبعوث الأممي، وهو قرار نثمنه ونؤكد وجهته على اعتبار أن السيد روس فقد حياده المفروض وتناول على اختصاصات مجلس الأمن المخول وحده للبت في الشق السياسي لهذا النزاع المفتعل.

كما أن هذا المبعوث، وعوض أن يتمسك بالضوابط والمحددات التي أقرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمؤطرة لمهمته كوسيط لدعم الأطراف للوصول إلى حل سياسي متوافق عليه كما زكته مختلف تقارير الأمين العام للأمم المتحدة، وكحل حظي بإجماع دولي منقطع النظير، يأبى هذا المبعوث إلا أن يسبح ضد تيار المنتظم العالمي ويروج لأطروحات الخصوم الباطلة والفاقة لأي مصداقية.

وفي هذا السياق، إذ نجد استنكارنا لتصرفات السيد كريستوفر روس التي جعلته يفقد الشرعية الأخلاقية لمتابعة دور الوساطة، فإننا نؤكد له ولخصوم وحدتنا الترابية الراسخة بالتاريخ والجغرافيا والطبيعة وميثاق البيعة المقدس والمطوقة بروح المسيرة الخضراء والإجماع المغربي حول تحصينها واستكمالها.

إن المغرب المؤمن دوما وأبدا بالشرعية الوطنية لوحده، وسيظل ملتزما بقواعد الشرعية الدولية المساندة للمقترح المغربي القاضي بإقامة حكم ذاتي في أقاليمنا الجنوبية في ضوء خيار الجبهة المتقدمة، وفي إطار سيادة المغرب ووحدة الوطن والتراب.

أما (...) حقوق الإنسان التي يريد كريستوفر روس أن يروج لها ومن ورائه حكام الجزائر ومرزقتهم، فإن المغرب أكبر أن تعطاه الدروس في هذا المجال، من جهة لا صلة لها بحقوق الإنسان وهو البلد الذي صنع تفرد الإقليمي والجهوي والدولي كمنارة لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

لكل الخصوم نقول أن الصحراء مغربية، وستظل كذلك، وستظل الذاكرة المغربية رفاة فوق كل شبر من وطننا العزيز والذي نفتخر أن نكون

في طينته وترا به.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتدخل الموالي، أريد أن أرحب باسمكم ببراعم تلامذة مدارس العرفان الخصوصية بتارة الذين يحضرون معنا هذه الجلسة، مرحبا بهم.

شكرا. المتدخل الموالي في إطار نقطة إحاطة المجلس علما هو الفريق الفيدرالي، تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تستعد الطبقة العاملة المغربية بقيادة الفيدرالية الديمقراطية للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل إلى تنظيم مسيرة وطنية سلمية، مسيرة الكرامة، أولا في ظل ظرفية وطنية دقيقة وصعبة، مطبوعة باتساع دائرة الفقر والهشاشة وتفاقم ظاهرة البطالة والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وغلاء المعيشة وتدهور القدرة الشرائية لعموم فئات الشعب المغربي الكادح، وتخلى الدولة عن وظائفها في توفير الشغل الكريم، والتعليم النافع، والسكن اللائق، والصحة الموفرة والنقل والأمن.

فمسيرة الأحد 27 ماي 2012 هي نقطة نظام على الاختلالات البنوية المتعددة والتي مست كافة الحقول والمجالات، خاصة المجال الاجتماعي، الذي يحتاج إلى قرارات وطنية كبرى جريئة وشجاعة، تتجاوز سياسية الترفيعات والبحث عن الحلول الجزئية التي استنفذت كل إمكانياتها، ولم تعد تنفع في ظل أزمة اجتماعية عميقة واستمرار الفساد الذي يشكل العائق الأكبر أمام تطور وتنمية البلاد.

إن المجتمع المغربي اليوم، بدأ يفقد توازنه وأصبح يعيش اختلالات تهدد الاستقرار، فالاستقرار يتطلب إقرار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعموم المواطنين والمواطنات، فالاستقرار يتطلب إقرار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ويتطلب البناء الديمقراطي الحقيقي والتوزيع العادل للثروات وإقرار العدالة الاجتماعية بما يحقق المواطنة الكاملة.

فالمسيرة الوطنية السلمية هي تنبيه لمن يهمل الأمر، فالحكومة الحالية ومن خلال عدة تصريحات لوزرائها تصر على اتخاذ القرارات الانفرادية ضدًا على التنظيمات النقابية ومؤسسات المجتمع المدني، وسندهم في ذلك الشرعية الانتخابية والديمقراطية المفترى عليها، والحال أن الشرعية الديمقراطية الحقيقية لا تلغي التنظيمات والمؤسسات، بل تعتمد على إشراكها كثقافة ديمقراطية، والتي أقرها الدستور الجديد في عدة فصول تم تخصيصها

للمسيرة الوطنية ليوام 27 ماي 2012 هي احتجاج على التراجع والردة وتنصل الحكومة من عدة التزامات سابقة وعلى الممارسات اليومية التي تضرب الحريات النقابية والعامّة وتقمع التظاهرات والاحتجاجات السلمية...

السيد رئيس الجلسة:

أنهيت وقتك السيد المستشار، أنهيت حقك في الكلام، الحق ديكال أخذته السيد رئيس الفريق. ننتقل إلى الفريق الموالي لبسط نقطة إحاطة المجلس علما، والكلمة للفريق الاشتراكي. أستسمحك، السيد الرئيس، لأنه لا يمكن أن أتكرم بما لا أملك، هو وقت زملائك في الجلسة. شكرا. الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

لقد جاء التقرير الأممي الأخير، والذي شكل أرضية للقرار 20/44 الذي صدر نهاية أبريل الماضي، تنويجا للعديد من المبادرات التي أقدم عليها كريستوفر روس، والتي تتناقض والمهام الموكولة إليه من طرف الأمين العام الأممي، والتي تفترض الالتزام بالحياد والموضوعية من أجل إيجاد مخرج ملف الصحراء المغربية، حيث واصل روس تعامله على الموقف المغربي من خلال تضمينه إساءات واضحة ومساسا بسيادة بلادنا في تقريره الأخير، حيث حملت الفقرتان 91 و92 إشارة إلى إمكانية توسيع صلاحيات بعثة المينورسو بدل أن تبقى وفق القرارات السابقة لمجلس الأمن بشأن مراقبة وقف إطلاق النار.

إن المنطق حتم على الدولة المغربية اتخاذ مواقف جادة وصارمة لسحب الثقة من وساطة روس، لأنها وساطة كبدت موقفنا المغربي الكثير من الوقت لحل النزاع في الصحراء، فضلا عن فشل روس في تدبير المفاوضات، بل وإيصالها إلى النفق المسدود، حيث إنه وبعد مرور مدة طويلة من إشرافه على الملف، ورغم التزام المغرب بتعهداته واستكمال مؤسساته الحقوقية، وتقديمه لمقترحات أجمع المنتظم الدولي على صديقتها ونجاعتها، أفشل روس كل المحاولات لإحراز أي تقدم في اتجاه الحل بعد أزيد من 9 جولات غير رسمية من المفاوضات.

بل إن الحقيقة هي أن روس أعاد المفاوضات إلى نقطة الصفر وعمل جاهدا على معاكسة استنتاجات سلفه (Van Walsum) الذي أسس للمفاوضات المباشرة بين الطرفين، وخلص إلى أن استقلال الصحراء أمر غير واقعي وإن مقترح الحكم الذاتي في الصحراء يشكل خطوة مهمة نحو حل

نزاع الصحراء.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إننا، وإذ نثمن القرار المغربي القاضي بسحب الثقة من المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، نتساءل بالمقابل عن أسباب التأخر في تدخل الدبلوماسية المغربية لوقف قرار مجلس الأمن رقم 20/44، حيث نعتقد في الفريق الاشتراكي أنه كان على وزير الشؤون الخارجية والتعاون اعتماد دبلوماسية استباقية، تضمن التدخل قبل صدور التقرير الأممي الأخير لتعديل بعض مواد و خاصة تلك التي تعطي صلاحيات واسعة لبعثة المينورسو أو تلك التي تمس بسيادة بلادنا.

ومن هذا المنطلق، فإن التطور الذي عقب قرار سحب الثقة والذي يتجلى في تشبث الأمين العام للأمم المتحدة بمبعوثه كريستوفر روس، يعني بالنسبة إلينا وقف كل أشكال المفاوضات كما يفرض علينا كؤسسة برلمانية إلى جانب كل المؤسسات ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا. الكلمة للمتدخل الموالي في إطار دائما نقطة إحاطة المجلس علما وهي للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل.

المستشار السيد ناجي فخاري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواني المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وفي إطار المادة 128، أن أحيط المجلس الموقر علما بقضية طارئة تهم أحد أكبر معوقات التنمية الاقتصادية ببلادنا، قضية تتعلق بتنامي ظاهرة التهريب وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني وعلى الأمن القومي والصحي على حد سواء.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نحن اليوم أمام منافذ حدودية مقلقة وأسواق تعج بكل ما هو مهرب، المهرون لا هم لهم إلا الكسب المادي السريع غير المشروع والتهرب من دفع الرسوم الجمركية والضرائب إلى خزينة الدولة، دونما أكثرات بالتأثيرات السلبية لهذه الظاهرة على الإرادة الجمركية، وما تلحقه من أضرار بالصناعة الوطنية خاصة بصناعة النسيج والأحذية، والتي تشهد تراجعا خطيرا نتيجة إغراق السوق المغربية بالملابس والأحذية المستعملة المهربة، مما يسهم في تدني مستوى الإنتاج الوطني في هذا القطاع ويؤدي إلى توقف المصانع والصناعات المحلية ومعه يتم تسريح العمال وتفاقم حالتا الفقر والبطالة.

السيد الرئيس،

على الحكومة اليوم أن تتوخى الصرامة والحزم اللازمين في الحرب على التهريب وأن تجعل منه محورا أساسيا في محاربة الفساد والانحراف بكل أشكاله، لأن التساهل في ذلك من شأنه أن يهدد الأمن الصحي ببلادنا، خاصة مع الارتفاع المقلق المسجل في عملية تهريب السجائر والكحول المنتهية صلاحيتها، والأقراص الطبية المهلوسة المتأتية من الحدود الجزائرية، وما لذلك من تداعيات سلبية في صفوف الشباب المغربي من انحراف وجرائم مختلفة.

لذلك، فإننا، في الفريق الاستقلالي، نرى من واجبنا دق ناقوس الخطر ودعوة الحكومة إلى الإسراع والتعجيل باعتماد إستراتيجية واضحة ودقيقة، تروم محاربة هذه الظاهرة والحد من آثارها وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية لأن استمرارها يرهن اقتصادنا الوطني ويضعف من فرص تحقيق التنمية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لآخر متدخل في إطار نقطة إحاطة المجلس وهي لفريق الأصالة والمعاصرة. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري كحزب الأصالة والمعاصرة وكأحد أبناء ومنتخبي الجهة، أقدم بالتعازي إلى أسر الضحايا، وأمر بفتح تحقيق لتحديد أسباب الحادث.

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي، يشرفني أن أحيط المجلس علما بظاهرة تتعلق بالانعكاسات السلبية لموجة الحرارة التي عرفتها بلادنا مؤخرا على القطاع الفلاحي.

كما هو في علم الجميع، تميزت بداية الموسم الفلاحي بظروف مناخية جد صعبة، تجلت أساسا في موجة الصقيع وشمح التساقطات المطرية وعدم انتظامها، مما تسبب في انخفاض الإنتاج الفلاحي.

وقد ساهمت إلى حد كبير الإجراءات المتخذة من طرف حكومة صاحب الجلالة الرامية إلى التخفيف من الآثار السلبية للجفاف وللصقيع وكذلك البرنامج الاستعجالي لإنقاذ الماشية والبرنامج المعتمد من طرف مؤسسة القرض الفلاحي لتمويل الزراعات الربيعية وتليين المعاملات من التخفيف من هذه المعاناة لدى الفلاح.

إلا أن موجة الحرارة المفرطة والقياسية وغير الطبيعية والمصحوبة أحيانا بظاهرة الشرقي والتي مست جل مناطق المملكة، قد تسببت في خسائر لا تقل أهمية عن تلك الناتجة عن موجة الصقيع والجفاف.

ولذا، فإنه من المنتظر أن يعرف الإنتاج الفلاحي انخفاضا جد ملموس في جل سلسله، فعلى سبيل المثال لا الحصر إنتاج الحوامض، بحيث أنه

معالجتها، حيث لا تتعدى نسبة معالجة الصرف الصحي المنزلي 15% وترجع هذه المعوقات إلى ضعف حكمة القطاع، بحيث يعاني من تعدد المتدخلين وغياب سياسة موحدة ومندمجة للمياه تمكن من تحديد الأولويات القطاعية بهدف توزيع أمثل لميزانيتها.

لذلك، السيد الوزير، سؤالنا هو كالتالي: ماذا أعدت وزارتك لتجاوز هذه الوضعية وتأمين المياه للمواطن المغربي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد فؤاد البويري، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا أشكرك على هذا السؤال المهم. كما تعلمون المغرب يوجد في منطقة تتميز بقلّة الموارد المائية، حيث أنه الآن المعدل هو 700 متر مكعب للشخص في السنة، وبسبب التغيرات المناخية المهمة وكذلك ارتفاع عدد الساكنة، هذا المعدل غادي يصبح 500 متر مكعب للشخص في السنة في أفق 2030، وهذا يشكل هيكلي مهم بالنسبة للمغرب. فني هذا الصدد، كاین عندنا إستراتيجية مائة أنجرت سنة 2008، والي بالتدقيق كانوا دراسات بتدقيق والي اعطوا في أفق 2030 عجز في الموارد المائية ديال 5 مليار متر مكعب.

والمخطط الوطني والإستراتيجية الوطنية اللي مبنية على بنتين أو على قطبين، أولا يعني تعبئة موارد مائية جديدة ديال 2 مليار ونصف من الأمطار المكعبة عبر مخطط مضبوط والأساس من الأسس ديالو هو أولا بناء سدود كبرى لتعبئة الموارد المائية السطحية، ثم استعمال مياه غير تقليدية وهي أولا تحلية مياه البحر، ولنا مخطط لتحلية مياه البحر في المغرب، ثانيا إعادة استعمال المياه العادمة بعد معالجتها، هاذو هما يعني أساسا لتعبئة 2 مليار و500 مليون متر مكعب في السنة.

والبند الثاني هو اقتصاد بتدبير محكم للموارد المائية، وهذا الاقتصاد غادي يكون أساسا عبر الاقتصاد في الري في تقنيات للسقي، وتغيير السقي التقليدي بالسقي بالتنقيط. وتعلمون في مخطط المغرب الأخضر، هذا من أهم بنود هذا المخطط، في أفق 2020 إن شاء الله غادي تقتصدو أكثر من مليار متر مكعب من الماء في السقي الفلاحي، وهذا هو أساس الإستراتيجية الوطنية لتدبير الموارد المائية في أفق 2030.

والآن ابدینا في تحيين هذه الإستراتيجية، في سنة 2011 ابدیناها، آخر 2011 و2012، لتهیء مخططات مندمجة جموية لتدبير الموارد المائية، وهاذ المخططات كلهم قدمناهم للمجالس الإدارية ديال وكالات الأحواض،

عملية الإجهاض تمت بنسب كبير نظرا لدرجة الحرارة.

ولما لعلاقات الإنتاج بالبطالة في العالم القروي وبالدخل لدى الفلاح، فإننا نطلب من الحكومة التفكير في خلق أوراش بالعالم القروي كالمسالك القروية وكإصلاح السواقي لتشغيل اليد العاملة القروية المرتبطة بالإنتاج نظرا لضعف الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى التفكير كذلك في وضعية الفلاح نظرا لقلّة الإنتاج سيكون أمام وضعية صعبة من جهة في الوفاء بالتزاماته المالية، خصوصا ما تعلق منها مع الأبنك، ومن جهة أخرى في الاستمرار في المحافظة على الضيعة.

لذا، ندعو الحكومة إلى دراسة إمكانية إعادة جدولة الديون المتعلقة بهذه السنة بغية تسهيل المأمورية للفلاح من جهة، وتمكينه من سلفات تتناسب مع الوضعية الحالية، بالإضافة إلى تليين المعاملات، خصوصا إذا علمنا أن الفلاح هذا الموسم بالإضافة للظروف المناخية، عاش مناخا اقتصاديا وماليا صعبا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، ونستهلها بالسؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول الموارد المائية، والكلمة لأحد السادة المستشارين طارحي السؤال من الفريق الفيدرالي، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تتميز الموارد المائية بالمغرب بتناقض ندرتها نتيجة التغير المناخي المتجلي في الجفاف والفيضانات، حيث شهدت السنوات الخمسة والثلاثين (35) الماضية أكثر من 20 فترة جفاف وتجاوز العجز في هطول الأمطار الذي هم جل الأحواض المائية 40% في بعض الأحيان.

أما بالنسبة للفيضانات، فقد أصبح أكثر تواترا وأكثر حدة مسببة خسائر بشرية واقتصادية هائلة ويعتبر سوء تدبير الموارد المائية من أهم التحديات التي يجب رفعها.

ويرجع ذلك للاستخدام غير المعقل للمياه خاصة في القطاع الفلاحي، لا تتعدى مردودية استعمال الماء على مستوى الضيعة 45% وأيضا إلى تدني حجم حقينة السدود بفعل التوحد تصل وتيرة التدني إلى 70 مليون متر مكعب في السنة.

بالإضافة إلى انخفاض الحاد في المستويات الجوفية بسبب استغلالها المفرط، إضافة إلى ذلك تدهور جودة المياه بسبب التلوث والنقص في

توحد السدود مشكلة معروفة دوليا، ماشي غير في المغرب، لأنه مشكلة صعبة بالنسبة لتدبيرها.

في المغرب التقدير هو 70 مليون متر مكعب في السنة، توحد جميع السدود، كين بعض السدود اللي ما تضرش بهاذ المشكل، كين بعض السدود اللي تضرشوا كثيرا من هذا المشكل.

وعندنا اتفاقية مع المندوبية السامية للمياه والغابات، كين برامج لتشجير المناطق والأحواض اللي في هامش السدود في المغرب، هاذ البرامج كين برامج اللي تتكون ناجحة وكين برامج اللي تتكون أقل نجاحا، ولكن احنا نطلق ونسائر هذه البرامج.

بالنسبة للمشكل الذي تكلم عليه ديال المكتب الشريف للفوسفاط، يعني ذاك الأنبوب اللي في المستقبل غادي ينقل الفوسفاط، هاذ الفوسفاط غادي يكون مخلط مع الماء وغادي يتنقل من خريكة والنواحي ديال خريكة إلى الجرف الأصفر، ثم غادي يكون واحد الأنبوب آخر اللي غادي يمشي إلى نواحي آسفي.

وتقنيا الموارد المائية اللي غادي يصلح المكتب الشريف غادي تكون أقل من الموارد اللي يصلح الآن، لأنه الماء في عملية تحويل الفوسفاط إلى الحامض الفسفوري كتصلح الماء، وهاذك الماء باش غادي يتنقل هو اللي غادي ينزل، في نفس الوقت غادي نصلحوه، فإذن هذه العملية هي اقتصاد من الموارد المائية، لأنه من قبل كان تخلص الفوسفاط يتغسل ثم تخلصو ييبس باستهلاك واحد الطاقة، ثم ملي تيوصل إلى معمل الجرف الأصفر تخلصو يعاود يتدار فيه الماء، الآن غادي تقتصدو بجوج عمليات بالنسبة لما كان سابقا.

ثم راكم شفتيو في الصحف، كين واحد الاستثارة مهم ديال المكتب الشريف للفوسفاط اللي كانوا قروض دولية، الآن لأول مرة قروض دولية بدون ضمان ديال الدولة المغربية للمكتب الشريف للفوسفاط، الإستراتيجية ديلو الاستثمارية للموارد المائية، ومنها لأول مرة إعادة استعمال المياه العادمة، مياه مدينة خريكة العادمة بعد معالجتها تستعمل...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة. وقبل أن تنتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة، أريد أن أرحب باسم السيدات والسادة المستشارين بوفد من هيئات المجتمع المدني بمدينة قلعة السراغنة الذي يحضر معنا هذه الجلسة، باسمكم جميعا نرحب بهم.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة، وهما سؤالان آنيان تجمعهما وحدة الموضوع، يتعلق الأول بانهار المباني، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، تفضلي السيدة الرئيسة.

كين 9 ديال وكالات الأحواض بالمغرب اللي يعني درسوا هاذ المخططات، والآن نحن في إطار يعني دمج أول مخطط وطني من هذه المخططات الجهوية، مخطط وطني لتدبير الموارد المائية اللي إن شاء الله غادي تقدموه في إطار المجلس الأعلى للماء والمناخ، اللي تنتمناو يكون في آخر سنة 2012.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب، الكلمة لكم السيد الرئيس، تفضلوا.

المستشار السيد محمد دعيدة:

السيد الوزير، فعلا أنه اليوم في المغرب الإمكانيات المتاحة حاليا في المغرب هي حوالي 731 متر مكعب للفرد سنويا. الآن اخبرتنا بأنه يمكن توصل حتى 500 متر مكعب، وهذا يبقى دون عتبة الإجهاد المائي الذي يقدر ب 1000 متر مكعب للفرد سنويا.

هناك عدة أسباب، للأسف أنه حتى في السنوات اللي تتكون ممطرة عندنا اليوم مشكل ديال التوحد ديال السدود، اللي خالق واحد الإشكال كبير، اللي تقريبا كيضيع واحد الآلاف ديال الأمطار المكعبة، واللي اليوم عندنا أزيد من 500 مليون هكتار من ضمن 20 مليون هكتار من المساحة الإجمالية للأحواض المائية في عالية السدود تتعرض لمخاطر كبيرة بسبب التعرية المائية، مما يشكل تهديد خطير على المنشآت المائية، حيث يقدر حجم المياه الضائعة بسبب توحد السدود، مثلا ما بين 1950 و 1970 شكل 200 مليون متر مكعب، مقابل ما يزيد عن 1000 مليون متر مكعب ما بين 1970 وسنة 2000.

وتقدر هذه الوتيرة السنوية لتوحد السدود ب 150 مليون متر مكعب، أي بخسارة محتملة تعادل سقي مساحة فلاحية تناهز 1500 هكتار، علما بأن هذه الصيرورة مرشحة للتفاقم خلال السنوات المقبلة.

أيضا بعض الإستراتيجيات، اللي اليوم نغيوكم نتحدثون لنا عليها، نموذج (Pipeline) اللي غادي تبدأ تنقل الفوسفاط، والتنقل ديال الفوسفاط عن طريق (Pipeline) غادي يحتاج للماء 24/24 ساعة، بواحد (le débit) كبير، إذن واش ماشي هاذ الإستراتيجية نفسها اليوم تضر بهذا المورد المائي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، ودائما أذكر في إطار دقيقتين، السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

المستشارة السيدة زبيدة بوعباد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

لقد تابعتنا بأسف بالغ انهيار منزل بالدار البيضاء أدى إلى سقوط ضحايا من المواطنين قتلى وجرحى. وهذه المناسبة، باسم الفريق الاشتراكي، نتقدم بتعازينا الحارة لعائلات ضحايا ما وقع.

ومع كامل الأسف، فإن هذه الأحداث الأليمة تتكرر رغم التنبيه إليها وإلى خطورتها على سلامة المواطنين. وقد سبق للمصالح المختصة أن قامت بدراسات خاصة بهذه المباني الآيلة للسقوط دون أن تفعل بالشكل الكامل والذي يضع حدا لهذه الظاهرة.

هناك، السيد الوزير، تضارب في الأرقام، ففي المغرب هناك 100 ألف إلى 120 ألف دور آيلة للسقوط، 60 ألف موجودة في الدار البيضاء، و50% منها موجودة في المدينة العتيقة وفي مقاطعة سيدي بليوط.

كذلك منذ 1989، السيد الوزير، إحداث المحج الملكي (23 سنة)، وإحداث شركة "SONADAC"، التي كانت غتلتزم بترحيل ما يفوق 16 ألف ساكنة، لحد الآن لم يتم ترحيل إلا 3 آلاف إلى هاذ السنين الأخيرة، وهدمت 3376 منزل.

ما وقع في الأسبوع الماضي، بنايات لم تكن ضمن هاذوك 66 التي كانت محمية للمدن الآيلة للسقوط، وذلك نظرا لأنه كانت مقرر بيت فقط وأصبحت من 5 طوابق.

الآن، السيد الوزير، رغم القرارات التي اتخذت، صحيح لم يتم تنقيط الجميع إلى السكن التي كان مقررا كالنسيم مثلا، نظرا لرفض الساكنة، والبدل أصبحت الساكنة في أغلب الأحيان ترفض هذاك البدل التي يقترح عليها، نحن نعرف الإشكالية الاجتماعية التي كنعيش فيها هاذ الساكنة بالمدن الآيلة للسقوط.

لكن الآن أصبحت، السيد الوزير، أرواح المواطنين في خطر، وبالتالي يجب على المسؤولين الترابيين، المنتخبين، المسؤولين المركزيين، أن يتحملوا مسؤوليتهم في هذا الباب. إذن ماذا تنوون القيام به السيد الوزير؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة. وننتقل إلى السؤال الثاني في نفس الموضوع وهو يتعلق بتحديد المسؤوليات في انهيار المنازل بالمدن العتيقة، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التحالف الاشتراكي، تفضلوا أستاذ.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لابد أن نستحضر أرواح شهداء هذه الكوارث التي تقع من حين لآخر نتيجة إهمال، لا يمكن أن نقول نتيجة كوارث، بل إهمال يؤدي إلى إزهاق أرواح عدد من الأشخاص بشكل جماعي.

فمن حين لآخر، السيد الوزير، يتم انهيار بنايات، سواء في المدن العتيقة أو حتى في المدن الحديثة لسبب من الأسباب، لا ترجع كيفما كان الحال إلى القوة القاهرة أو الحدث المفاجئ، بل ترجع إلى تدخل الإنسان بإهماله أو تقصيره أو عدم تحمل مسؤوليته.

وموازاة مع هذا، هناك حق المواطن في الحماية للروح وللسكن، هناك تعدد المتدخلين، من جهة الإدارة الترابية، ومن جهة الجماعات المحلية، من جهة وزارة الإسكان، من جهة السلطة القضائية كذلك لأنه كثيرا ما يطلب منها إصدار قرارات بالإخلاء، فتلتزم نوعا من الحياد أو السكوت، نتيجة خلل في التدبير أدى إلى تكاثر أو اتساع هامش الإهمال، مما يؤدي المواطن البسيط العادي ثمنه.

لذلك، يجب وقف هذه الصيرورة أو هذه الكارثة في حد ذاتها لأنه غياب القانون وغياب تفعيل القانون يعتبر كارثة في التدبير. فلذلك، سؤلنا يتعلق بالكيفية التي سنحدد بها المسؤوليات.

هناك صندوق مخصص لمواجعة ومعالجة إشكالية الدور الآيلة للسقوط، هذا الصندوق موجود ويشغل، كيف؟ وهل هذا الصندوق يكفي؟ هل بالفعل باستطاعة وزارة السكنى وحدها أن تواجه هذا العدد الهائل من الدور الآيلة للسقوط؟

أنا أسكن أو مسؤول عن مدينة متوسطة، هاذي 5 سنوات كان عندنا إحصاء ديال 375 حالة مهددة بالسقوط، عرضناها على وزارة السكنى في إطار هذا الصندوق، قالوا غادي تقبضو 29، إلى الآن هاذي عامين ما شفنا حتى حاجة. فلذلك نرغب في الجواب عن السؤال المطروح. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس، واحتفظوا ببعض سؤلكم للتعقيب. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤلين معا، وفي مدة 6 دقائق.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارتان،

السادة المستشارون المحترمون،

بداية، أريد أني نعاود نجدد التعازي لأسر الضحايا في هذا الحادث

الأمر يتعلق في هذه الحالة بأرواح ديال مواطنات ومواطنين، التي يمكن لنا نفقدوها في أي حين، فبالتالي الإمكانات التي كنتوفرو عليها اليوم هي إمكانات التي موجودة أساسا في صندوق التضامن للسكن، التي مخصصة بشكل أكبر لمحاربة مدن الصفيح ولا تتوفر على إمكانات كافية بالنسبة للدور المهددة بالانهيار.

هذا الأمر يتطلب اليوم منا تدخل عاجل، من الضروري أننا نغيرو المقاربة، ومن الضروري أننا نحدد المسؤوليات في كل المدن المعنية، وأن نجد الآلية المناسبة للتدخل.

مثلا عندنا وكالة واحدة التي هي (ADER) ديال فاس التي مكلفة بالمدينة العتيقة ديال فاس، لكن باقي المدن ما عندهاش وكالات خاصة بها، فبالتالي حتى المتدخلين، وإلى من تعود المسؤولية؟ هذا الأمر يتعين أننا نوجدو ربما الإطار، المدخل الأول إلى ذلك، هو قانون الذي يمكن يجعلنا نمشي في هاذ الاتجاه.

ابغيت أؤكد لكم أنه بالنسبة للدار البيضاء، خصص غلاف مالي ديال 90 مليون درهم على شكل استعجالي، لجنة ستسهر على التدخل الفوري ووزارة السكنى تساهم في هذا الصندوق بمبلغ 30 مليون درهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير عن الجواب. وقبل أن أعطي الكلمة لصاحي السؤالين للتعقيب على جواب السيد الوزير، أريد أن أرحب باسمكم بالسيد (George Kaunnath) والسيد (Bill Thompson) الخبرين المعتمدين من طرف مؤسسة (Westminster) للديمقراطية لإدارة أشغال ورشتي العمل المنظمة بتشارك مع مجلسنا، والموضوعان اللذان نظما بخصوصهما هاذين الورشتين، يتعلق الموضوع الأول باستقبال المنتخبين الجدد، والثاني بالخطط الانتقالي لإدارة مجلس المستشارين، مرحبا بالسيدين الخبرين.

ونعطي الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

نحن نقر معكم، السيد الوزير، بأنه الملف جد معقد، والإشكالية جد مركبة، لكن في نفس الوقت نحن معكم لتغيير المقاربة نظرا لأرواح المواطنين التي الآن موضوعة في الكف، أن المقاربة ديال استباقية العمل في إنقاذ ما يمكن إنقاذه أصبح من الأولويات.

ثانيا، المقاربة التنسيقية، نظرا لتدخل عدة متدخلين في هذا القطاع، وبالتالي هاذ المقاربة يجب كذلك أن تنظم بشكل آخر.

ثالثا، خلق وإحداث وكالة للتجديد العمراني في المدن العتيقة في كل مدينة كبرى، أظن بأنه أساسية وأصبحت ملزمة في مدينة الدار البيضاء،

المؤلم التي عرفته مدينة الدار البيضاء، وبالضبط المدينة العتيقة ديال الدار البيضاء، تجديد التعازي ومشاعر المواساة، لأن الأمر يتعلق بفاجعة حقيقية، وعلينا جميعا أن نشتغل من أجل ألا تتكرر هذه الكوارث التي تهدد عددا من الأنسجة العتيقة، ليس فقط في الدار البيضاء، لكن كذلك في عدد من المدن المغربية الأخرى كبيرة، متوسطة وصغيرة، ناهيك على ظاهرة البناء العشوائي التي كذلك توجد عدد من الدور التي تبنى في هذا الإطار في حالة التهديد بالانهيار.

لذلك، من الضروري أن نؤكد، حتى نكون صرحاء فيما بيننا، أن هناك أسباب لهذه الأمور، وهذه الأسباب تعود كثيرا إلى غياب إطار مناسب للتدخل، بحيث أنه لا تتوفر على إطار قانوني يمكن من التدخل، خاصة عندما يتعلق الأمر بملكية خاصة، وفي غالب الأحيان يتعلق الأمر بملكية خاصة ديال المواطنين، وفي غالب الأحيان يتعلق الأمر بملكية خاصة، لما كتيحت على مولاه لا تجده، وتجده أن في ذاك البيت أو في ذيك الدار يسكن 3، 4، 5 وأكثر من الأسر التي يكبرو، وبالطبع يرفضون عندما يكون هناك إنذار بالإفراغ، وعندما تدخل هذه الدور في الإحصاء التي موضوع، كائن هناك رفض من قبل الساكنة المعنية بالمغادرة، ولو تكون هاذ الدور مهددة بالانهيار.

هذا مشكل كبير، لأنه الإطار القانوني غائب، وتعلمون أنه إذا أرادت السلطة أن تتدخل وأن تستعمل القوة العمومية في ذلك كثيرا ما تكون هناك احتجاجات لا تمس فقط الأسر المعنية ببيت واحد، لكن كل الأسر في البيوت المجاورة، وبالتالي كيولي مشكل سياسي ومشكل اجتماعي مطروح بشكل كبير. هذا الجانب الأول.

الجانب الثاني، هو ذلك المرتبط بصعوبة التدخل من الناحية التقنية والفنية، لأنه لا تتوفر على ما يكفي من التقنيات، ويمكن لي نقول لكم بأن اليوم بعض المقاولات ترفض أنها تتدخل في الأنسجة العتيقة، لأنها لما تتدخل في البيت قد يهدد ذلك البيت المجاور، وإذا وقعت لا قدر الله شي حاجة مسؤوليتها موجودة في الأمر، وهذا كذلك من المشاكل التي كنوجدوها.

ثم من الضروري بأن نؤكد بأن هناك ممارسات فاسدة، لأنه في بعض الأحيان الأمر يتعلق بطابق سفلي أو بطابق سفلي وطابق إضافي، ونلاحظ بأنه بين عشية وضحاها هاذك الطابق السفلي كيولي فيه 2 ديال الطوابق، 3 أو 4 في بعض الأحيان، وذلك بناء الذي هو عمليا عشوائي، وبالتالي الذي مبني على أسس غير متينة وكذلك غير متينة من الناحية القانونية ما يمكنلوش يصمد أمام الزمن، لذلك هذا مشكل أساسي.

ثم الآن من الناحية السياسية، ابغيت نقول لكم بأنه علينا أن نحدد الأولويات، واش الأولويات اليوم في معالجة مدن الصفيح؟ ومعالجة مدن الصفيح مسألة أساسية وخصنا نستمر فيها أو أنه في نفس الوقت علينا أننا نوليو أهمية بالغة للأنسجة العتيقة المهددة بالانهيار؟

لمعالجة هذه الإشكالية.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للرد عن تعقيبي
السيد المستشارين، في 4 دقائق السيد الوزير.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

أعتقد أنه بالطبع احنا الآن تحت الضغط ديال هاذ الحدث المؤلم، لكن
في نفس الوقت علينا أن نتخذ الإجراءات الاستعجالية، طالما أن هذه
الإجراءات الاستعجالية ستؤمن لنا من أن يتكرر ذلك لا قدر الله في
مدن مختلفة.

هذا الصباح في مدينة بني ملال انهاروا 3 ديال البيوت، الحمد لله الي
ما كانوا فيهم ضحايا، وبالتالي هاذ الأمر يمكن يقع في أي لحظة، في كل
الأنسجة العتيقة الي موجودة على امتداد التراب الوطني، بما في ذلك ماشي
فقط الأنسجة العتيقة بل في بعض البنايات الي كتعود لقرن من الزمن
أو 80 عام أو 90 عام في عدد من المدن الي عرفنا التطور ديالها في عهد
الحماية. فبالنالي لنعود إلى الأنسجة العتيقة باش نقولو بأنه خصنا تتوفرو على
نظرة فيما يتعلق بهذه الأنسجة العتيقة.

إما أننا نريد أن نعيد تملك هذه الأنسجة العتيقة ونجعل منها فضاءات
للعيش كما كانت عليه في لحظة معينة، وأنداك هذا الأمر يتطلب تدخل
بنظرة شمولية ومقاربة واسعة، وأعتقد أن هذا هو الصواب، ماشي فقط
تركوها كما يحدث بالنسبة لبعض المدن، الآن لتدخلات بعض الأجانب
الذين يستثمرون فيها من أجل أنهم يديروا مشاريع سياحية أو شيء من
هذا القبيل.

أعتقد أنه بإمكاننا، هاذ الشيء ماشي ممنوع، مزيان، ولكن هذا جزء من
الكل، والكل أنه نجعلو من هذه الفضاءات فضاءات الي قابلة للعيش، هاذ
الشيء يستلزم أن يكون هناك تدخل قوي الي يمكن من خلاله نعالجو حتى
المشكل ديال الساكنة الموجودة اليوم على أساس أنه إجراءات احترازية
وإجراءات انتقالية تمكن من أننا نعالجو أوضاعها في انتظار هاذ الأمر.

اليوم ما غادي يمكنناش نبقاو غادين في معالجة هاذ المشكل ديال
الأنسجة العتيقة على أساس، كما قلتم السيدة المستشارة المحترمة، أنه الناس
ما قابلاش تمشي لشقة في بعض البرامج، هذا كذلك من الصعوبات، الجميع
يطالب عندما يريد أن يغادر وعندما يقبل الجميع يطالب ببقعة أرضية
بمساحة معينة، هاذ الشيء كيهم ما يناهز 120 ألف دار و 114 ألف دار
حسب الإحصاء الأخير، وعندنا عدد من البيوت الأخرى ما محصياش،
مثلا هذا الي طاح في الدار البيضاء ما كانش محصي، ماشي من البنايات
الي كانت محصية، فبالنالي إذا مشينا في هاذ الاتجاه كم من هكتارات نحتاج

لماذا؟ لأنه أصبحنا حتى البناء العتيق وثقافتنا ما باقتاش كتبان بالشكل الي
خصها تبان عليه، بالإضافة إلى ما يقع من فقدان الأرواح وانهايار هاذ الدور
الآيلة للسقوط.

كذلك في إطار تحديد المسؤوليات، الآن واليوم يجب التفكير في
البديل فيما يخص هذه الأسر الي السكن دياهم مهدد، والبديل طبعا خص
كل القطاعات الممتثلة تتحمل مسؤوليتها في هاذ المجال.

صحيح أنه المشروع الي جاء به صاحب الجلالة فيما يخص تخصيص 30
مليار لإعادة هيكلة المدينة القديمة أو ترميمها غير كافى لأنه توجه إلى أشغال
مخالفة إلى ما نعيشه اليوم فيما يخص السكن الآيل للسقوط.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة المستشارة. الكلمة للسيد المستشار من فريق
التحالف الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

لا يشك أحد في أن الإشكالية جد معقدة، ولكن بقدر ما هي معقدة
تتطلب الجرأة والإقدام والمواجهة. الأمر يتعلق بإشكالية تجديد الأنسجة
العتيقة، وعندنا سابقة في السنتين الأخيرتين، والسيد وزير الأوقاف
حاضر معنا، بالنسبة لأنسجة المساجد، كان هناك برنامج وطني، أظنه
خطى خطوات جد إيجابية وفي طريقه إلى النهاية، ونحبيه بهذه المناسبة،
يتعلق الأمر بالآلاف أو بالمئات من المساجد الآن في طور الترميم.

نفس الشيء هناك الوضع القانوني يجب الإحاطة به، أشرتم إلى
عناصره، الوضع القانوني الشيعاء لأنه غالبية متوارثة وبالتالي يصعب التحكم
فيها ليست ملكية فردية ولا جماعية منظمة. الكراء وغالبا ما يكون الكراء
جماعي ضعيف جدا، قدم التجهيزات... هذه كلها أسباب لا يمكن أن نجد
حل إذا بقي هذا الإطار كما هو، لابد من تدخل التشريع لوضع قانون
خاص.

إشكالية الصفيح، صحيح بأنها محولة وهما كثير، ولكن كذلك الخطر
الموجود تحت أنقاض القدم لا يقل خطرا على الصفيح، فالمقاربة يجب أن
تكون مقاربة شمولية ولكن جريئة، يجب خلق بالفعل وكالات متخصصة
لأنه إصلاح القدم لا يعني تخريب البناء، يعني إنقاذ التراث، يعني الحفاظ بما
يمكن الحفاظ عليه، يعني إبقاء الناس ممتنعين بالسكن في الفضاء التقليدي
لأنه له دور تربوي، وبالتالي حتى التدخلات التي كتنقوم بها بعض الوكالات
في بعض الأحيان تبتدئ من فكرة مكاتب الدراسات للتخريب وإعادة البناء
وإزالة المادة الأصلية للبناء وإحلال محلها المادة المستوردة أو الجديدة
والمصنعة.

لذلك، نرجو أن تكون هذه مناسبة للتصدي ووضع الإطار الصحيح

وفي هذا السياق، تم اتخاذ قرار بناء مدن جديدة بضواحي المدن لحل مشكل الاكتظاظ.

ومن بين هذه المشاريع السكنية مشروع بناء مدينة تامسنا بضواحي مدينة الرباط، والذي عرف إقبالا كبيرا في بدايته نظرا لأمنته المغربية والمشجعة بالنسبة للطبقة المتوسطة ذات الدخل المحدود، وقد تم إحداث هذه المدينة الجديدة لامتصاص الضغط السكاني والمساهمة في حل مشاكل السكن بالعاصمة والقضاء على السكن العشوائي، وكذا الحد من جشع المضاربين في قطاع العقار.

لكن رغم ضخامة المشروع وأهميته، هناك عدة مشاكل، تتمثل في عدم احترام بعض المنعشين العقاريين لالتزاماتهم، سواء فيما يتعلق بالبناء أو تاريخ التسليم، زيادة على غياب المرافق العمومية والاجتماعية والثقافية والبنية التحتية التي تحتاجها من مدارس ومستوصفات ومراكز للأمن ومنطقة للحرفيين، زيادة عن خطوط النقل والمواصلات الكافية للربط بين المدينة وضواحيها.

كما لا يمكن أن نغفل الملفات المعروضة أمام القضاء نتيجة التآطل في التسليم وغيرها، علما أن هذا المشروع قد مررت عليه مدة طويلة ولا زالت هناك عائلات تتكبد تكاليف الكراء في انتظار تسلم شققها.

لذا، نسألكم السيد الوزير: ما هي التدابير العملية التي تنوي الحكومة اتخاذها لحل المشاكل التي يتخبط فيها العديد؟ وهل هناك آجال محددة للتسليم النهائي للشقق لذويها مع توفير كافة المرافق الضرورية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

مشاريع المدن الجديدة هي مشاريع التي أعتقد أنها استطاعت أن تحقق نجاحات أساسية في عدد من المجالات، لكن بالطبع في كل المشاريع هناك بعض الاختلالات وبعض السلبيات، ومدينة تامسنا على وجه الخصوص فيها تقدم لا بأس به على مستوى إحداث هذا الفضاء الجديد، لكن فيها كذلك اختلالات وفيها مشاكل التي من الضروري الاعتراف بها.

من الضروري أولا أن نقف على كل ما يتم القيام به لحد الآن من أجل الدفع أكثر بهذا المشروع. نحن نعلم بأنه يعاني من بعض الصعوبات وهناك مجهودات لا في إمكانية ربط هذا المشروع الجديد بشبكة التنقلات، أساسا الطريق السيار والطريق الرابط مباشرة بين تامسنا والرباط.

نحن على علم كذلك بضرورة أن نعطي دفعة قوية لمصادر العيش بالنسبة لهذا المشروع، يعني تامسنا لا يمكنها العيش على غرار مدن أخرى دون شغل، دون مورد، دون دخل بالنسبة للمواطنين والمواطنات،

إلى ذلك في ضواحي كل هذه المدن التي فيها أنسجة عتيقة؟ أعتقد أنه علينا اليوم أن نولي أهمية بالغة لهذا الأمر، ربما أن سياسة المدينة التي احنا بصدد مناقشتها اليوم كطلب منا أننا نخصص جزء كبير لهذه السياسة الموجهة للأنسجة العتيقة، ولكن في انتظار ذلك كائن هناك تدخل استعجالي ضروري التي كيتطلب إمكانيات هائلة.

فقط للأخذ بما جرى في الدار البيضاء الآن، هاذ المبلغ هذا كيم غير ذيك النسيج المجاور للبيت الذي انهار، غير باش نحاولو نديرو تدخل عاجل باش بعض البيوت التي حقيقة مهددة الآن بشكل كبير نتدخلو فيها.

لكن، كما قلت لكم، العدد هو عدد هائل وبالتالي خصنا إمكانيات هائلة مؤقتة في انتظار أن نتدخل بهذا الشكل في هذا الأمر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. وننتقل إلى السؤال الثالث الموجه إليكم دائما، السيد الوزير، موضوعه المشاكل التي يتخبط فيها المتضررون من المشروع السكني تامسنا، والكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

لقد حظي موضوع السكن باهتمام بالغ، يتمثل في توجيهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وجعله من بين الأولويات، حيث ما فتئ جلالته يؤكد في جل المناسبات على ضرورة توفير السكن اللائق والملائم لكافة المواطنين بمختلف شرائحهم، وذلك باعتبار السكن أحد الركائز الأساسية لضمان الاستقرار والأمن الاجتماعي.

وقد دق ناقوس الخطر في خطابه السامي 20 غشت 2001 منبها إلى خطورة انتشار السكن الصفيحي والعشوائي، ودعا إلى اعتماد برنامج وطني تضامني متكامل وشامل مضبوط المسؤوليات ومحدد الأهداف للقضاء على هذا النوع من السكن، كما أعطى تعليماته السامية لجميع الحكومات المتعاقبة من أجل تتبع هذا البرنامج عن قرب والسهر على تنفيذه.

وقد التزمت الحكومات السابقة والحكومة الحالية في برنامجها بإيجاد الحلول الناجعة لوقف نزيف السكن غير اللائق والحد من البناء العشوائي ومحاربة مدن الصفيح وذلك في إطار من التعبئة والمجهودات المسترسلة بكل أجهزة السلطة العمومية وضمان الوعاء العقاري الكافي لإنجاز دور سكن تليق بكرامة المواطن.

المسألة لا تنحصر في السكن.

إذن من الضروري أننا نعالج هذا الأمر وهناك الآن اشتغال على هذا الأساس. الآن في مسلسل البناء، تدخلت شركات متعددة في هذا الأمر، مغربية وأجنبية، والحمد لله جميع الشركات المغربية ما لقيناها معها مشكل، هذا هو الواقع، ولقينا مشاكل مع شركة أجنبية، شركتان، الشركة الأولى حلينا معها المشكل بسرعة، الشركة الثانية احنا يمكن نعتبرو الآن بأنه بالتقريب حلينا معها المشكل، لأنه كان تدخل معمول من قبل الوزارة على أساس معالجة الأمر في مسلسل اللي كان فيه خمسة مراحل أعتقد.

المرحلة الثالثة من هذا المشروع هذا استطعنا أننا نسترجعو الأرض اللي كانت موضوع خلاف، والآن في الشق الخامس من بلورة البرنامج الناس اللي كانوا غادي يستافدوا من الشق الثالث الآن يستفيدون في هذا الشق الخامس باش نخلو المشاكل دياهم المستعجلة، وأعتقد أنه بهذه الصيغة بإمكاننا أن نتجاوز الأمر بالتدرج على أساس أنه، كما يقول الفرنسيون، من حوادث السير اللي موجودة، في ذلك أعتقد أنه نعد بأنه سنعالج كل القضايا العالقة المرتبطة بعدم حصول المعنيين بالأمر على مساكنهم، هذا الأمر ستمم معالجته في القريب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير عن جوابكم، وقبل أن أعطي الكلمة للسيدة المستشارة للتعقيب عن جواب السيد الوزير، أريد أن أرحب باسمكم جميعا بوفد من مجلس الشيوخ التشيكي برئاسة السيد رئيس اللجنة الدستورية والتشريعية وبحضور السيدة السفيرة الذين يحضرون معنا هذه الجلسة. وبعده أعطي الكلمة للسيدة المستشارة للتعقيب عن جواب السيد الوزير، تفضلي الأستاذة خديجة.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة هذا سؤال قد قدم منذ 2009، لهذا كانت له راهنيتة آنذاك، وكان المشكل مطروحا بمستوى أكبر وأعمق على تامسنا. وصحيح كما قلت، السيد الوزير، أن هناك عدة شركات، لاسيما المغربية، قد نجحت في الوفاء بالتزاماتها ما عدا شركة واحدة وهي أجنبية (Contractor) التي كان عندها مشكل كبير مع السكان.

ولكن، السيد الوزير، لا يمكن أن أعلق قبل أن أقول بأن تامسنا راها في ضواحي إقليم تمار، ما شي في ضواحي الرباط.. صحيح أن كاين اجتهادات ديال السيد العامل بفك العزلة عن تامسنا عن طريق الطريق السيار وكذلك عن طريق الطريق رقم 403، وكذلك صحيح أن شركة العمران قامت بمجهودات كبيرة لحل المشكل بمعية المستشارين، لا الجماعيين ولا الإقليميين ولا كذلك على مستوى البرلمان.

وبالمناسبة، نقول بأنه الآن، السيد الوزير، هناك نجاحات كبيرة في هذه

المدينة ولكن هناك بناء الشقق راه خصنا نبعدو منه اشوية ونديرو التجزيئات اشوية، لأن المغاربة مازالين متعلقين بالقضية ديال التجزئة، أما قضية البناء فراه ما غادي تشوف حتى حاجة.

ثم ما كاينش مدارس، ثم ما كاينش بنية تحتية، ثم مجموعة ديال الأشياء، ثم أحزمة الفقر المتواجدة في تمار، كلها خصها تمشي إلى تامسنا، ما يمكنش ما تكونش مثلا هرهرة جماعة بدون صفيح، مع أن عندنا 40 ولا 50 الناس اللي عندهم الصفيح، لماذا لا ينقلون إلى تامسنا؟ مثلا ملي كتمشي تشوف تمار فهي محاصرة بالصفيح.

إذن، ماذا بنا، السيد الوزير، في إطار السياسة الجيدة التي تهجونها للمدينة أن تخرج هذه الأحزمة إلى ضواحي إقليم تمار. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلًا. الكلمة للسيد الوزير للرد عن تعقيب السيدة المستشارة.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

في الواقع ما كانتش عندي رغبة أنني نجاب، ولكن قلت بعض الأمور اللي ما فيها باس أنني نعطي فيها رأيي، اللي أعتبر أنها خطيرة، وأقول ذلك للتنبيه لأن احنا في حاجة أنكم تدعمونا في هذا الاتجاه.

تامسنا أو غير تامسنا، كمدينة جديدة، ما معمولاشاي باش تولى بؤرة جديدة ديال الفقر، بمعنى أنه ننقل جميع أنواع البؤس اللي موجودة في أي منطقة كانت ونؤسس مدينة جديدة ونقولو غادي تنهوا من هاذ الأمر وغادي نلوحوه لهاد الفضاء الجديد، سواء كان في تامسنا أو في تامنصورت أو في أي مكان آخر، هذا خطر حقيقي وهذا تهديد إضافي لهذه الفئات، لأنه عمليا نؤسس مدن ديال الفقر، فلذلك هذه المقاربة يتعين أن نبتعد عنها. المدن هي فضاء ديال العيش، ماشي فضاء فقط ديال السكن، المدن هي فضاءات اللي ما عندها معنى، خاصة المدن الجديدة ولكن كذلك المدن القديمة، اللي ما عندها معنى إذا ما عندها مدخل، إذا ما عندها ش ثروات اللي كنستطع أنها تخلقها.

من المشاكل اللي كاينة في تامسنا اليوم، وربما في مدن جديدة أخرى هو أنه ليس هناك مشروع تنموي اللي تستند إليه هذه المدينة، المشكل موجود هنا، فيتعين الآن في الأراضي المجاورة ونشتغل مع الهيئات المنتخبة، والسيد الرئيس ها هو هنا، اللي من الضروري، مدينة جديدة اللي كنجي دون أن تحتضن في نفس الوقت التجمعات السكنية اللي موجودة في ضواحيها ماشي نجاح، من الضروري أنك كتدخل وتأخذ بعين الاعتبار كل هاذ الفضاءات باش تهض بها في نفس الوقت، فبالتالي على هذا الأساس أعتقد أنه يتعين أن نشتغل.

تامسنا إذا كانت شي تصحيحات خصها تدار في هاذ الاتجاه، نعالجو

الأساسية، الرباط وضواحيها وإقليم تمارة بكامله والدار البيضاء من هذه البؤر، فيها مشاكل عويصة من الضروري أن نتمو بها.

اليوم كذلك كايين ما يناهز 14 ألف أسرة تنتظر أن تنتقل لبيوتها الجاهزة، تلاقي صعوبات، تقريبا البعض منها شبيه بهاذ الشي اللي كنعرفوه على مستوى الدور المهددة بالانهيار، بحيث أنه عندنا ناس اللي ما كيغيوش ينتقلوا، عندنا الإحصاءات اللي كتجعل أنه نعالج في بعض الأحيان عددا معيناً ديال الأسر ونجد أنفسنا بعدد آخر عند انتهاء البرامج، ممارسات فاسدة في بعض الأحيان من طرف أوساط متعددة، يعني مسؤولين مختلفين في مستويات مختلفة، منتخبتين أو غير منتخبتين، هذا كذلك خصنا نأكدو عليه.

وبالتالي اليوم علينا أن نعطي دفعة أقوى، خاصة لهاذا البرنامج ديال مدن بدون صفيح، جزء كبير منه في 41 مدينة المتبقية موجود بين 10% و90% في نسبة الإنجاز ديال هاذ البرنامج.

خصنا نواصلو هاذ المجهود، وخصنا نواصلوه بالارتباط مع واحد التصور، ربما مصحح بعض الشيء، لذلك أنجبنا مفهوم "سياسة المدينة" باش نتمكنو أننا فعلا نتوفرو على مقاربة مغايرة اللي تجعل أن هاذ الناس اللي في مدن الصفيح اليوم، هاذ الأسر، يدخلوا في واحد الإطار اللي هو أرحب، اللي هو كيوفر الإطار ديال العيش المناسب.

فأعتقد أنه علينا أن نواصل هاذ المجهود، نلاقي في ذلك صعوبات مرتبطة بهاذ الشي اللي قلت لكم، مرتبطة بالعقار وبتعبئة العقار نجد صعوبات أكثر فأكثر الآن من أجل الوصول إلى هذا الحل، ثم في عدد من مدن الصفيح كايين رفض للاتحاق بالسكن الاجتماعي، وكايين رغبة في الحصول على بقعة، والبقعة هي استهلاك ديال العقار كبير جدا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم بونفر:

شكرا السيد الرئيس.

المشكل ديال الصفيح، السيد الرئيس، السيد الوزير، هو أننا دائما نعالج النتائج ولا نعالج الأسباب. وغادي نرجع، السيد الوزير، للمعوقات وكنظن أن المنتخبين أبرياء من هذه العملية، لأن المنتخبين ماشي هم اللي كيعطيو شواهد السكنى، ماشي المنتخبين اللي تملكوا القوة الجبرية التي تطبق القانون، خصنا نسميو الأشياء بمسمياتها.

سأرجع بك، السيد الوزير، لتارة لأن هي تبقى النموذج. الصفيح يتناسل، علاش يتناسل؟ لأن هناك أيادي عفنة ومتسخة عندها الرج في أنه يبقى الصفيح، لأن ذاك الشي يتجدد وتم استنزاف الوعاء العقاري كله، وأضيفت له 800 هكتار ديال تامسنا غادي نرجعو لها.

احنا ما قلناش، السيد الوزير، أننا نجعلو هاذوك البؤساء كلهم

بعض المشاكل اللي كايينة اليوم، ولكن تامسنا باقي ما تبنت بكاملها، ومن الضروري أننا في هذا المخطط نصح كل ما يمكن تصحيحه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على الجواب. وحسيلة برنامج محاربة السكن الصفيحي هو موضوع السؤال الرابع الموجه إليكم دائما، السيد الوزير، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، الأستاذ بونفر.

المستشار السيد عبد الكريم بونفر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارون المحترمون،

تشكل ظاهرة السكن الصفيحي وصمة عار في جبين المغاربة، حيث تجسد بما لا يقبل الدحض استهثار وعدم المبالاة بهوم ومآسي البسطاء من المواطنين، حيث يتم حرمانهم من أبسط الحقوق والمقومات التي تحفظ لهم آدميتهم.

ولا يخفى عليكم أن برنامج محاربة السكن الصفيحي قد رصدت له ميزانيات ضخمة، وتم إعداد العديد من المشاريع والدراسات الاستشرافية، لكن وللأسف فالمتتبع للواقع الملموس يلاحظ أن هذه الظاهرة لم يتم القطع معها أو حتى تخفيفها بشكل ملفت وقوي.

وانطلاقاً من هذا المعطى الواقعي، نسائلكم، السيد الوزير، عن برنامج وزارتم في مجال محاربة السكن الصفيحي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، وشكرا لكم على التزامكم بالوقت. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أريد أن أؤكد على أنه برنامج مدن بدون صفيح اللي انطلق تقريبا سنة 2004 قد حقق نجاحات من الضروري أننا نأكدو عليها. ربما كايينة مشاكل في طبيعة السكن الاجتماعي إلى غير ذلك، لكن هذا البرنامج هم 348.414 أسرة، استطعنا أننا نعالجو منها 179 ألف يعني أزيد من النصف.

اليوم نلاقي صعوبات في مواصلة هذا البرنامج، لأنه كانت هناك وتيرة قوية للاشتغال، نتواصل بالنسبة لواحد العدد من المدن، استطعنا أننا في 44 مدينة نعلنو أنها مدن بدون صفيح، عندنا مشاكل في بعض البؤر

عشوائية، واحنا عارفين اشكون هما الناس اللي قايمين بهاذ الشي، كين مجزئ هو اللي مسؤول على هاذ الشي، هو اللي باع للناس، هو اللي جابهم في بعض الأحيان ووضهم في سكن غير عشوائي بهذه الطريقة وفي بعض الأحيان هو اللي جابهم وقال لهم استقروا في هاذ المدينة ديال الصفيح باش غدا تحصلوا ومقابل أموال على ذلك.

إذن يتعين أن نتدخل في هذه الحالات وأن نضرب المثل بحالات بعينها اللي نينبو بأن السلطة عموما والدولة مستعدة أنها تواجه هذا الأمر، هذا الأمر يهم الجميع وحاشى أننا نعتبرو بأن المنتخبين هم الذين يتحملون المسؤولية ديال هاذ الشي كامل. أبدا، هناك جزء اللي كذلك فيه الكلام، من الضروري أننا نقولوها ولكن هناك جزء من المسؤولين على مستويات أخرى اللي كذلك يتحملون المسؤولية في ذلك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الخامس الموجه إليكم دائما، السيد الوزير، هو إشكالية قرض FOGARIM، للمستشارين المحترمين السادة: عمر مكر، عبد الحميد السعداوي، عبد المجيد الحنكاري، أولعيد الرداد، لحسن بلصري. الكلمة لأحد السادة المستشارين تفضل السي الحاج.

المستشار السيد عمر مكر:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزراء،

أخواني، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، أنا بغيت نبلي لك واحد الغريب من نوعه، المجهود اللي كنتيرو الحكومة، الأرض كتوجدوها الحكومة.

كيفما كان الحال، معالي الوزير، بغيت نبلي لكم على أن ما هو الحكومة كتقدير مجهود واحنا نمثل واحد الطبقة اللي هي معروفة ألا وهم الصناع التقليديين والتجار والتجار الصغار والعمال اللي كيخدموا في الضيعات دياهم. فالحكومة مشكورة خلقت واحد القروض اللي كنسميوه FOGARIM، هما اللي كيساعدوا هاذ الناس اللي ما عندهم مداخيل رسمية، واللي هما كيساعدوهم باش يبنووا في العقارات دياهم.

اللي كنكتشفوه، معالي الوزير، هو هاذ الأيام وقع شيء غريب في المغرب، والسبب لم أعرفه، أنا شخصيا لم أعرفه، هاذوك الضعفاء كنعرفوا الأزمات اللي فيها المغرب اليوم نتاع الجفاف، ومن الناحية الاقتصادية كين بعض الناس ما كيخلصوش الطريقة الأولى والثانية والثالثة، كيتوصلوا برسالة من طرف البنك FOGARIM، كيقلولوا لهم خصمكم تردوا لنا القروض اللي عنكم، وحتى القروض اللي غادي يجيو في 2024 خصمكم تخلصوا عليهم (les intérêts) فهاذي خلقت مشكل، كين بعض الناس اللي كينزعوا لهم العقارات دياهم، وكتباع وما كتجيش القيمة اللي هي

ونخطوهم في تامسنا، ولكن من 800 هكتار يبقو لهم واحد الشوية، كين الناس ديال سيدي يحيى وكينين الناس ديال تمارة، حيث 800 هكتار ما نطنش ما غاديش يبقو فيها واحد 2 هكتارات ولا 3 ولا 10 لهاذوك الناس باش تخفف، باش ما يجيش واحد من برا ويسكن واحد اللي عندو 40 سنة وهو في البراكة كيساين، الناس ما باغياش العمود، الناس باغية البقع ولكن ما نغمدوش غير على الأراضي الفلاحية، الإنسان بغى يسكن، إيه السكن حق مشروع، ولكن ندخلو شوية للداخل لأنه ماشي كلشي غادي يسكن في الرباط.

ولكن هاذوك الناس، الأيادي المتسخة عندها الريح أنها تلعب غير في هاذ المجال، لأن هذا هو اللي ثمن العقار فيه غالي.

مسألة أخرى، السيد الوزير، خصنا نحددو المسؤوليات ونقلو من المتدخلين باش كما قلت لك، السيد الوزير، إلى عقلي في الاجتماع قلت لك (qui fait quoi) باش نعرفو المسؤول، لأن هاذ المشكل ديال الصفيح كلشي كيدير فيه حقو، لا المسؤولين وحتى المواطنين، احنا ما كنبرؤو حتى شي واحد، إذن هاذ المسألة خصها توصل لدرجة الجريمة، نعتبر أن السكن الصفيحي جريمة ويعاقب اللي كيشارك فيه. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار.

غير باش نؤكد على مسألة، الله يخليك، لما كنتكلمو على الممارسات الفاسدة هي ممارسات تهم مستويات مختلفة من التدخل، ماشي غير المنتخبين، لا أسيدي قلت لك المنتخبين وقلت لك مسؤولين في مستويات مختلفة، قتلها، البعض وهاذ الشي كله فيه البعض، بعض المنتخبين وبعض المسؤولين، لأن راه ماشي كلشي، الحمد لله في هاذ البلاد راه ما كاينش غير الفساد، راه كين كذلك عمل اللي كيم وفي كثير من الأحوال كين كذلك ناس مسؤولين ومنتخبين ورؤساء المجالس اللي كيقوموا بهاذ الشي هذا بإيمان قوي، ومسؤولين محليين ديال السلطة المحلية أو ديال وزارة السكنى اللي كيقوموا بهذا العمل بإرادة صادقة في أن نصل إلى نتائج ملموسة.

الأمر ماشي ساهل، لأن بالإضافة لهاد الشي اللي قلت فيه واحد العدد ديال الأوساط اللي، لا هم منتخبين ولا هم مسؤولين محليين، فيهم سيطرة اليوم اللي كينتفشوا من هاذ الشي، فيهم لوبيات اللي كينتفشوا من هاذ الشي، فيهم مافيات اللي كينتفشوا من هاذ الشي، خص تكون عندنا الجرأة والصرامة لما كنبنيو تجزئات جديدة بين عشية وضحاها، وكنولي تجزئات

الأمر ما يتسعى، وسنسى إلى إيجاد حلول اللي يجعل أن الجدولة تتم بواحد الشكل اللي تناسب الأسر المعنية، لكن ما يمكنش منطقيا، لا الدولة ولا الأبنك، أنها هي اللي اضمهرت وامشات في هاذ الاتجاه أنها تدير شي إعفاء وكأن السكن اللي استفاد منه المعني بالأمر استفاد منه بشكل مجاني. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب عن جواب السيد الوزير، تفضل الأستاذ سعيد.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

أولا، السيد الوزير، أتم شفتو عندكم 6 الأسئلة وكلها.. السيد الوزير، راه احنا تنخاطوبك إذا جاء على خاطرك تكرمنا بالإنصات. عندكم 6 الأسئلة كنا نتمناو أن هاذ الأسئلة ديالنا تقترحوا، لأن اعترفو بواحد العدد ديال المشاكل مختلفة ترتبط بالسكن والسكن غير اللائق ومدن الصفيح.

احنا نتمناو تقترحوا إما يكون واحد السؤال محوري تليه مناقشة وجميع السادة المستشارين يكون سؤال خاص في جلسة معينة، ويكون سؤال فريد لجميع الفرق وبناقشه، لأن هذا موضوع خطير جدا، أو تكون واحد المناظرة وطنية، لأننا نشوفو أننا واحد العدد ديال المشاكل تنحاولو نعالجوها وباقي احنا في (la case de départ) كما يقال.

السؤال ديالنا، احنا، السيد الوزير، ما طلبناش منكم تسامحوا، هذا دليل أنكم ما فهموش السؤال ديالنا وكتقولوا، احنا ما طلبنا لا من وزير المالية ولا من وزير التعمير باش يسامح في الديون، ولكن اللي كطلبو هو أنه هاذ الناس لتحديد المديونية المتعلقة بنوع من هذه القروض يجب اعتماد الدورية ديال والي بنك المغرب اللي هو سلطة النقد (l'autorité monétaire) في 23 دجنبر 2002، وكتحدد بمجرد ما تيتوصلوا بالإندار ما كيمكنكش تطالبهم بالديون زائد الفوائد وفوائد التأخير، أولا تحذف فوائد التأخير طبقا لقانون العقود والالتزامات، والفوائد ديال القرض كنبقى في حدود أقصاه سنتين.

ها الدورية، السيد الوزير، ديال والي بنك المغرب اللي كتحدد هاذ النظام، هاذ الشي اللي كطلبو، احنا ما طلبناش تسامحوا، طالبوهم في مسائل منطقية ومعقولة، طلبوا الأصل ديال الدين زائد سنتين، ماشي تطلب له حتى 2024، وهذا ما تفضل به زميلي المحترم وتقول له اعطيني الفوائد ديال 2024 وفوائد التأخير، مع العلم أن القانون مخالفا لذلك، هذا اللي تنتمناو السيد الوزير.

كتوصل لهاد العدد هذا، فكذلك يطلبون منهم الباقي في القروض يردوه لهم. فلهذا، معالي الوزير، أنا فرحان ملي معنا وزير المالية اليوم، لأن وزير المالية هو المشرف على الأبنك وعلى القروض في المغرب، فابغيناها يتضامن معنا ويتضامن مع وزارة السكنى على هاذ الطبقة الضعيفة اللي هي معروفة في المغرب.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكر لكم السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار لو كان بودي لبرت لك واحد الجواب مشترك بيني وبين السيد وزير المالية، ولكن الجواب ربما غادي نحاول يلزمني أنا بالأساس، لأنه أولا من الضروري أننا نؤكد على أهمية تواجد هذا الضمان، ضمان السكن في الواقع الذي يجمع FOGARIM و FOGOLOGE. وبالطبع FOGARIM كان هو مشروع موجه أساسا لذوي الدخل المحدود أو الدخل اللي غير قار، وهاذ غير قار هي اللي فيها إشكالية، حتى ذيك محدود ولكن بالخصوص غير قار.

هذا المشروع اللي دخلنا باش تنكيفو مع الواقع منذ 2003 عرف واحد العدد ديال التعديلات، باش نشوفو كيفاش يكون ناجع واستفاد منه لحد الآن إلى حدود فبراير 2012 ما يزيد على 73 ألف مستفيد بواحد القيمة إجمالية ديال 10 مليار ديال الدرهم.

حقا الآن عندنا بعض المشاكل مرتبطة ببعض المستفيدين اللي ربما بدون شك لظروف اجتماعية ما قادرينش أنهم يؤدون الأقساط ديالهم أو التريئات، فتأكدوا معي، السيد المستشار المحترم، بأنه وزير المالية ما يمكن لو إلا يكون متفق، الدولة ما يمكنهاش ولا الأبنك اللي معنية أنهم يسامحوا في هذه الأقساط، لأنه عمليا تندخلوا في واحد، بغض النظر على أنه ما مسموحش بذلك، فهناك بالنسبة لما يهمننا نحن مسألة أخرى تطرح الآن هو السكن بالجمان، لأن عمليا غادي نوليو أمام وضعية اللي كتجعل بأنه الشي تنعالجو معه الموضوع، ها احنا الآن بدور انهارت بالدار البيضاء وهذا الصباح بيني ملال بدون ضحايا الحمد لله.

لما كنكونو في هاذ الوضع هذا، إما أن عندنا برامج اللي كيستافدوا منها عدد من الفئات، ولكن في جميع الحالات بمساهمة مع تدخل ديال الدولة، إما أننا غادي نفتحو الباب لما يمكن أن نسميه بالسكن بالجمان وهذا حقيقة نتأكدو أنه غادي يكسر كل ما نقوم به الآن، لأن الجميع في فئات معينة سيقول لماذا حتى أنا ما نستافدش من هاذ السكن بالجمان.

الآن هناك وضعية ديال بعض الأسر اللي كتعاني من هاذ الأمر، حسب المعطيات اللي عندنا واحد 3% من المستفيدين، نتمناو أن هذا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

أولا أعتقد بأنه لو أتيح لكم أنكم تتبعوا البرامج التي ساهرة عليها اليوم وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، غادي تتأكدوا بأننا تتوفر على قوة اقتراحية، ومن الضروري أنه تتطلعوا عليها، لأنه ربما ستكون مفيدة بالنسبة إليكم من أجل التعرف على ما تم القيام به لحد الآن، وماشي والو، كثير، وما سيأتي إن شاء الله القيام به في المستقبل في جميع هاذ الأمور التي نناقشها في السكنى والتعمير وإعداد التراب وسياسة المدينة.

ثانيا، من الضروري أن أؤكد لكم بأنه ربما السؤال ديا لكم كذلك كما ورد، ربما ما فهمنا هاش كما قلتيو، ولكن ربما في الصياغة ديا ليو يتيح الإمكانية أننا نفهمو هاذ الشي الي كتقولوا.

في جميع الحالات، قبل الوصول إلى حلول مع المعنيين بالأمر فيما يتعلق بFOGARIM، خصنا نتفقو على كون هذه الحلول ما كتجي إلا من بعد ما يكون استعداد ديال الأسر أنها تؤدي، أنها تستمر في الأداء، هاذ الشي معمول به في جميع المستويات، ما يمكنشاي نلقاو حلول ويمكن لنا نلقاوها في إطار الدورية الي كتكلموا عليها، ولكن لما يكون استعداد ديال الأسر المعنية أنها تؤدي.

وبغيت نؤكد لكم على هاذ المستوى بأنه بداية هاذ القروض هاذي فيها إعفاء من الضرائب، وهذه فوائد موجودة في أصلها، وبالتالي ما يمكنشاي اليوم أمام أسر الي كتعلن على عجزها وعلى إفلاسها أننا نتعاملو معها فقط بناء على.. لأن عمليا لما كتقول لنا ما مستعداش نخلص، قبل من ما ندخلو لهاذ الإجراءات الي كتكلموا عليها، قبل ما ندخلو لهاذ الفوائد وهاذ 24 سنة، وهاذ الشي كامل الي كتكلمو عليه، فخصنا لما نتفقو مع أسرة معينة نقولو لها طيب واش مستعدين أنكم تأديو؟ لأن احنا كنبحثو على الحلول، ما كنبحثوش على أننا نعيدو للناس الديور ديا لهم، ونعاودو نرجعوها لمستويات بحال الي كانت عليه من قبل.

وأريد أخيرا أني قول بكل صدق، بالطبع هذا الأمر يتوجه لأوساط متعددة، نحن نعاني اليوم على هاذ المستوى، هناك أوساط الي كنسعى في بعض الأحيان إلى أنه هناك من هو متضرر وما قادرش يؤدي، ولكن هناك من يستغل وينطلق وكيركب في هاذ القطار هذا وكيركوه ناس في هاذ القطار، وهذا راه محدد بالسياسة السكنية الي كنقومو بها كلها الآن. كايين أسر الي ما قادرش تؤدي، لكن لا داعي أننا نزيدو أكثر من المشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. والسؤال الأخير الموجه إليكم دائما السيد الوزير حول الصفقات العمومية التي تبرمها مؤسسة العمران، الكلمة لأحد

السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد توفيق كيل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد نص البرنامج الحكومي، الذي صادق عليه البرلمان مؤخرا بالأغلبية، على ضرورة إعمال مبدأ الحكامة والشفافية في التدبير الإداري والمالي. إلا أن مؤسسة العمران، تبرم اليوم صفقات عمومية أقل ما يمكن أن تقال عنها أنها صفقات غير شفافة، خاصة فيما يتعلق ببيع العقارات والتي تفتقر إلى أبسط شروط تنظيم الصفقات العمومية.

السيد الوزير، إلى متى ستبقى مؤسسة العمران خارج إطار تطبيق قانون الصفقات العمومية؟ ومتى ستعتمد على إعمال مبدأ الشفافية في صفقاتها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار.

ابغيت التأكد في البداية بأنه نظام إبرام الصفقات في العمران هو النظام المعمول به على مستوى الدولة وبأنه هاذ النظام كيخضع مثل ما يخضع في المؤسسات العمومية الأخرى لمجموعة من الضوابط، خاصة نظام شروط وأشكال إبرام صفقات الي صودق عليه من طرف وزارة الاقتصاد المالية، دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال، يعني كل ما هو معمول به على هذا المستوى.

أضف إلى ذلك أن مجموعة العمران سنويا كنقوم بعملية التدقيق، وعندها مؤسسات ديال الرقابة، وهي مؤسسة مسيرة من قبل مجلس رقابة وتشرف عليها هيئة للتسيير (un directoire)، وبالتالي الملاحظات الماثرة كلها تتبع من قبل هاذ أجهزة الرقابة.

ثالثا، أنه من الضروري أن نؤكد بأن هاذ المؤسسة تخضع إلى التدقيق ديال الحسابات ديا لها على كافة المستويات، وديال كل ما هو مالي وتسييري على المستوى ديا لها، ومؤخرا عقدنا مجلس للرقابة للعمران، وسن عقد مجلسا آخر الشهر المقبل، لأنها ملزمة باش تعقد 2 مجالس ديال الرقابة سنويا، وتقدم تدقيق مدقق للحسابات بتقرير على شفافية الممارسات التي تتم من داخل المؤسسة ديال العمران.

ثم الصفقات بالنسبة للعمران تخضع لنداء طلب إبداء الاهتمام (un appel à manifestation d'intérêt) عندما يتعلق الأمر

السيد الوزير، اليوم ملي كنبغيو نشريو عقار من مؤسسة العمران ولينا نلجأ إلى ناس، هاذ (les prête-noms) اللي كندويو عليهم حاملين (des bons) اللي كيبيعوه لنا بواحد الثمن وكيدوي فيه (La marge) دياهم اللي تقدر بعض الخطرات ب 2 مرات ثمن البيع، مقابل أننا كندويو، السيد وزير المالية، لمؤسسة العمران (une indemnité) ديال 30 مليون درهم، ديال 30 ألف درهم مقابل هاذ (Le transfert). إذن واش هاذ مؤسسة العمران ما كتضطرش بالميزانية ديال البلاد؟

لو أن هذا الناس اقتنوا هاذ البقع وباعوها وسجلوا وحفظوا وخلصوا ما يسمى ب (TPA)، السيد الوزير، اللي ناقشنا اشغال من خطرة، ما كانتش الميزانية ديال البلاد اللي غادي تستافد منها. إذن، السيد الوزير، كنبغيوكم تكونوا معنا صريحين في الجواب دياكم وتعطيونا التعقيب دياكم على هاذ الشي اللي قلنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

في إطار الصراحة اللي طالبتو بها، أقول لكم بأنه أن تكون هناك ممارسات من هذا النوع موجودة في مؤسسة العمران ربما، أن تكون هي الممارسات السائدة، هذا لا.

لذلك، عندما تكون هناك سياسات عمومية كيفما كانت، خاصة سياسة من هاذ الأهمية ديال السكن، والآلاف وعشرات الآلاف ومئات الآلاف ديال الوحدات السكنية والتسويق ديالها، وهذا أمر ماشي ديال العقار لأن خرجنا الآن لمسألة التسويق، أن تكون ممارسات فاسدة بدون شك، وأنا أطلبكم على هاذ الشي اللي كتقولوا أنكم تجيبوه لي بشكل ملموس، واحنا على أتم الاستعداد للتدخل ولفضح هذه الممارسات ولمعاقبة المعنيين بالأمر إذا كانوا يقومون بهذه المسألة.

أهم الوحدات السكنية، يعني الجزء الكبير من الوحدات السكنية اللي معموله كتمشي للمستفيدين منها، لكن هناك مضاربات، وهناك قدرة هائلة ديال أوساط معينة، مافيات ولوبيات وساسة وغير ذلك، اللي كيستطعوا بعض المرات، بتواطؤ مع بعض المسؤولين، أنهم يحولوا ما هو موجه للسكن الاجتماعي كيوجهوه لهاد المضاربة، وما هو معمول ل 250 ألف درهم كيولي ب 350 ألف درهم، هاذ الشي معروف.

لكن هاذ الشي ما غاديش يجعلنا نوقفو السياسة ككل، خصنا نلقاو الآليات لمحاربة هاذ النوع من الممارسات، ومن أجل ذلك، الله يخليكم، احنا خصنا نتعاونو، لأن أتم كذلك تمارسون على أرض الواقع، عندما تكون

بالعقار، والجميع بإمكانه أن يتقدم بطلبه، وعندما تتوصل بهذه الطلبات أو تتوصل العمران بهذه الطلبات تعمل على دراستها وعلى دراسة المشاريع اللي مبرمجة فيها، واش كتدخل في إطار السكن الاجتماعي؟ واش تتدخل في الاهتمامات ديال العمران اللي هي اهتمامات مسطرة من قبل الحكومة؟ وأنداك تسند هذه العقارات للمؤسسات المعنية.

ربما كين بعض المشاكل، عدم استفادة الجميع، هناك من يقول بأنه كبريات الشركات هي اللي تستفيد أكثر من المنعشين العقاريين المتوسطين والصغار.

ولذلك، اتخذنا إجراءات، وأكدنا عليها في مجلس الرقابة الأخير، وفي قانون المالية أتم بأنفسكم صادقتم على أن الوحدات السكنية المعنية تنزل إلى 200، وبالتالي هاذ الشي يسمح بأنه المؤسسات الصغيرة توج إلى هاذ العقار، واحنا غادي نكونو حريصين على توزيع العرض العقاري بواحد الشكل أكثر ديمقراطي، اللي يمكن كل المتدخلين أنه يلجون له، ماشي فقط كبريات الشركات. هذا ما يمكن أن أقوله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد توفيق كيل:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير، الكلام دياكم جميل جدا، واحنا هاذ الكلام دياكم هي المسألة اللي كان من المفروض تعمل بها في مؤسسة العمران. ذكرت مجلس الرقابة، ميزان، مجلس الرقابة غادي تراقب طبقا للأوراق اللي بين أيديها. أنا، السيد الوزير، أتكلّم معكم من الواقع اللي تنعيشوه مع مؤسسة العمران. كنا بغيناكم، السيد الوزير، تتكلموا لنا على الكيفية ديال التسويق وكيفية تحديد أئمة البيع اللي كتبقى حكرا على المديرين الجهويين، وأبسط مثال، السيد الوزير، اللي تقدر نعطيك هو ما يقع في أكادير ومراكش وجمة مراكش اليوم.

ابغيناكم تتكلموا لنا، السيد الوزير، واحنا في الوقت اللي كتكلمو على قلة الوعاء العقاري، في حين أن مؤسسة العمران اليوم تتوفر على خزان جاهز للبيع يقدر ب 9 مليار درهم، السيد الوزير.

بغيناكم تتكلموا لنا، السيد الوزير، على ظاهرة (les prête-noms) المتفشية في مؤسسة العمران.

السيد الوزير، احنا غادي نغتنم الفرصة أيضا بوجود السيد وزير المالية معنا، واسمح لي نقول لك أنه هذه المرة غادي يكون متفق معنا ما غاديش يكون متفق معك، لأنه جبد لنا الفصل 77 اشغال من مرة في مناقشة القانون المالي، الضرر بالميزانية.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

كل ما جاء في تدخل السيد المستشار غير مطابق للواقع. أولا هذه المجموعة التي ترجع إلى سنة 2000، والتي أراد صاحب الجلالة أعزه الله أن يفتح بها برنامج محاربة الأمية في المساجد، وقع دخولها إلى هذا البرنامج على أساس تعاقد، والتعاقد هو وضعية قانونية، بعد التعاقد لا يمكن المطالبة بوضعية أخرى لم يدخل عليها المتعاقدان، التعاقد وضعية. ما معنى ذلك؟

في إطار هذا التعاقد، كان منهم حملة الإجازة 183 من المجازين و17 من خريجي المعهد هذا الذي وقع ذكره، المعهد العالي لتكوين الأطر بالدار البيضاء، كانوا يتقاضون عند هذا التعاقد 3400 درهم، أدخلت الوزارة بدون لا احتجاجات ولا نضالات في 2009 واتفقت مع وزارة المالية بأن ترفع تعويضهم إلى 4250 درهم، وتواصلت عناية الوزارة بهؤلاء، فوفرت لهم نظام تغطية صحية شاملة لدى مؤسسة خاصة للتأمين، تتحمل الوزارة قسط مساهمة الهيئة المشغلة فيها، ثم قامت الوزارة بإدماج المعنيين في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد بأثر رجعي، سددت الوزارة واجبات انخراطهم فيه للمدة ما بين 2000 و2011، وبذلك أصبحوا يتمتعون بنفس الامتيازات المخولة للموظفين المتعاقدين داخل المساجد، لأن من يعمل داخل المساجد لا يكون إلا مشارطا، أي متعاقدا. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد أقيوب:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب ديا لكم. وقلتم بأن السؤال يتنافى مع الحقيقة، مع العلم أنكم أكدتم ما جاء في سؤالنا. احنا فعلا لا نشك في المجهودات الجبارة التي كتملواها، السيد الوزير، باش نكونو واقعيين، احنا كنعرفوكم أنكم كتملوا بكل جهد على أساس أنكم تحسنوا من وضعية هاذوك الناس.

احنا اللي كايين، احنا لما يكون مشكل ديال المواطنين، الله يخليكم السادة الوزراء لا تنزعجوا منا، لأن احنا كايين عندنا حالات وشكايات للمواطنين خصنا نجيو نظرحوها.

احنا كنعرفو، بحال اللي قلت لكم، لا نعطي الورد، احنا متفقين معكم أنكم كتملوا جميع المجهودات ديا لكم باش يكون القطاع ديا لكم أو الوزارة ديا لكم تكون في المستوى.

فعلا التعاقد إذا غادي تتكلمو على التعاقد راه عندنا بزاف ما نقولو. على كل، احنا اللي كطلبو هو المزيد. مزيان، السيد الوزير، زدني وضحت

حالات بعينها اللي مطروحة بهذا الشكل جيوبهم لنا من أجل أن نخاربا وأن نعمل على الوقوف عليها كما يجب. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا لكم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول وضعية مؤطري محو الأمية بالمساجد. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد أقيوب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

فعلا احنا اليوم في هاذ الاجتماع وهذه الدورة اسمعنا عدة كلمات، قبل ما ندخل في التدخل ديا لي غادي نقول سمعنا واحد الكلمات تكررت عدة مرات، هي عناصر الفساد. كنطلبو أن الحكومة توضع يدها على هذا.. مادام كايين اعتراف، توضع يدها على عناصر الفساد.

السيد وزير الأوقاف،

يعيش مؤطرو محو الأمية بالمساجد في مختلف مناطق المغرب وضعا استثنائيا ناجما عن عدم تسوية وضعيتهم الإدارية، وذلك بسبب رفض وزارة الأوقاف تسوية ملفاتهم الإدارية والاجتماعية.

ويعود تاريخ مأساة هذه الفئة الاجتماعية، التي كرسست جهدا من أجل تعليم الراغبين في محو أميتهم من أبناء وبنات وطننا، إلى سنة 2000 بعد الخطاب الملكي السامي 20 غشت 2000، حيث تم اجتياز اختبار شفوي أمام اللجان المختصة، حيث أسفر عن نجاح 200 منهم. وبعد التحاقهم بأماكن عملهم ومزاولة مهامهم، لم تتم تسوية الوضعية إلا لنسبة محدودة، وخصوصا الحاملين لشهادة العالمية من جامعة القرويين، مما أدى بالآخرين للقيام بجميع أنواع النضال إلى أن رفع سقف أجورهم دون تسوية نهائية للوضعية.

ورغم تنبيه الوزارة إلى وضعية هؤلاء المؤطرين الغامضة، لازال الوضع على ما هو عليه، بل تفاقم إلى الاستغناء عن مجموعة منهم بصفة غير قانونية. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

يعاني الفلاحون الصغار في العديد من مناطق المملكة من استفحال مديونيتهم إزاء مؤسسة القرض الفلاحي الذي تحول إلى مؤسسة استثمارية أكثر منه أداة لمؤازرة الفلاحين وتطهيرهم.

ويزداد الأمر تعقيدا بسبب التقلبات المناخية التي أضحت سمة ملازمة للموسم الفلاحي المغربي، مما يعرقل إمكانية سداد القروض المتراكمة، هذا فضلا عن هزلة المردودية المرتبطة بصغر الضيعات الفلاحية والتي يبقى أغلبها معيشي. كل هذه الأمور تساهم بكيفية مباشرة أو غير مباشرة في استفحال وتفاقم المديونية بالنسبة لصغار الفلاحين.

واستنادا لكل هذه المعطيات، فإننا نسألكم، السيد الوزير، عن المقاربة المعتمدة من قبلكم للتخفيف من ثقل مديونية الفلاحين الصغار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، وشكرا لكم على احترامكم للوقت كذلك. الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

أشكر السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة على سؤالهم الهام حول ضرورة التخفيف من ثقل مديونية الفلاحين الصغار.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه في إطار التوجيهات الملكية السامية، تنكب الحكومة على إنجاز عملية شمولية لإعادة التأهيل المالي لصغار الفلاحين من خلال التخفيف من ثقل مديونيتهم اتجاه القرض الفلاحي.

وترتكز هذه العملية على المحاور التالية:

1- إعفاء الفلاحين الصغار من تسديد جزء من مديونيتهم، وسيستفيد من هذه العملية أكثر من 80 ألف فلاح، ويتعلق الأمر بالفلاحين الصغار الذين لا تتعدى مديونيتهم 100 ألف درهم، سواء كانت قروضا عادية أو لديهم أقساط غير مؤداة أو متعثرة، وتصل نسبة الإعفاء إلى 50% على الشطر الأول للديون التي تصل إلى 50 ألف درهم، و25% على الشطر ما بين 50 ألف درهم إلى 100 ألف درهم، وسيكلف ذلك الدولة ما يناهز 380 مليون درهم؛

2- تم كذلك إعادة جدولة ديون الفلاحين، بمن فيهم أساسا الفلاحين الصغار الذين استفادوا من الإعفاء لدى مؤسسة القرض الفلاحي؛

3- وهناك كذلك منح قروض جديدة حسب الحاجة للفلاحين الذين انخرطوا في عملية جدولة الديون؛

4- وتم كذلك تمكين الفلاحين المقصيين الذين سبق لهم أن استفادوا من

لنا واحد الرؤية التي كنا يمكن احنا ما عندناش واضحة كمجلس المستشارين، وحتى المواطن، بالنسبة لكم هذا ربح لكم لأن المواطن راه عرف أشنو عملتو فيما يخص هاذ القطاع، لأن احنا كاملين متعاطفين مع ذاك الناس اللي موجودين في الموجة بحال اللي متعاطفين معهم أتم.

احنا حتى شي واحد، السيد الوزير، بحال كيف قلت ونزيد أؤكد لكم، أنكم انزعجت من السؤال ديالنا، احنا كنعبرو عن الرأي ديال المواطن، ومع العلم ولو كنكونو مقتنعين أن الوزير كيندل مجهودات جبارة ويعمل، احنا بحال اللي اسمعنا من السيد الوزير عناصر فاسدة، عناصر فاسدة.. احنا كتنقولو للسيد الوزير باراكا من هاذ العناصر، إذا باغيين تخدموا امشيوا تخدموا، وهاذي كلمة كنوجهها للمواطن، كتنقول له إذا كانت عناصر فاسدة يمشي يحاكمها، وراه أتم اليوم حكومة جديدة خصها تحاكم هاذ الناس، ما يجيوش يقولوا لنا في البرلمان..

أما بالنسبة لكم، السيد الوزير، راه احنا معكم، احنا هاذ السؤال طرحناه على أساس باش تفسروا لنا، فسرتو لنا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. هنالك تعقيب السيد الوزير بعد كل ما قيل؟

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

ماشي تعقيب، غير ابغيت نشرح علاش أنا انفعلت، راه احنا هنا نتخدمو بقلوبنا، ماشي بعقولنا وبالمكينات، حيث كتنقول شي كلام راه كيوقع في.

إذا كنت، السيد المستشار المحترم، وزير في محلي، ودرتي هاذ المجهود اللي كتنقول، شكرا لك أنه كنقومو، وكنجي تقول لي هذا وضعية مأساوية، غادي تقول لك لا، أنا قلت لك ماشي مأساوية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، نشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول ضرورة التخفيف من ثقل مديونية الفلاحين الصغار. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد الحفيظ أحيث:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

النقطة الثانية، الإشكالية الحقيقية التي هي مطروحة، وأنا مع السيد المستشار أنه من الضروري أن نحسن من مدخول الفلاحين الصغار، وفي هذا الإطار الهدف الأساسي وهو أن نعمل على:

أولا، التسريع بوتيرة الدعامة الثانية لبرنامج المغرب الأخضر الذي يهدف أساسا إلى تحسين المردودية والعمل كذلك على تحويل بعض البقع الفلاحية لأن تعمل في مجال شجر الزيتون، وبذلك سيساهم ذلك في تحسين مردوديتهم وضمان لهم واحد الدخل قار؛

النقطة الثانية، وهو كذلك تسهيل والعمل على أن نحسن الثمن الذي تبيعوا به الفلاحة الصغار. المشكل الحقيقي أتم تعلمون بأن هنالك مضاربة كثيرة، بأن في الواقع المواطن فهو يعاقب ومن جهة أخرى يعاقب كذلك الفلاح الصغير، والهدف هو أن نعيد النظر في سلسلة الوسطاء وسلسلة التسويق؛

والنقطة الثالثة، وهو الإشكالية التي هي مطروحة بالنسبة للتأمين بالنسبة للفلاحين الصغار، لأن ملي تتكون مثلا سنة جافة بحال هاذ السنة فهم تضرروا كثيرا، وبالتالي (la MAMDA) دارت واحد المنتج جيد الي إن شاء الله غادي نصلو من هنا لـ 2015 إلى مليون هكتار، وإن شاء الله، غادي يمكن يساهموا فيه كذلك الفلاحة الصغار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه إليكم دائما وموضوعه الصفقات العمومية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. تفضلوا الأستاذ قديري لبسط السؤال.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، سؤالنا اليوم يتغنى الوقوف عند موضوع ليس كما المواضيع، هو موضوع الصفقات العمومية وما أدراك ما الصفقات العمومية، ومدى ارتباطها بالجهود العمومي وبأداء اقتصادنا الوطني خصوصا في ظروف الانكماش وفي ظروف المحنة.

سمعنا ولسنين عددا من جهات كثيرة ومن زوايا متباينة وبأصوات مختلفة أنه آن الأوان للقطع مع التدبير المشبوه والتدبير المتلوي للصفقات العمومية، لقد سمعنا جعجة كبيرة ومدوية ولكن لم نر طحيننا.

والأمل يحدونا بقوة اليوم أن نرى الطحين في عهد السي نزار بركة،

إعفاءات عن تسديد الديون خلال الست سنوات الأخيرة من التمويل من طرف القرض الفلاحي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضلوا الأستاذ شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الوزير على جوابك الذي يعتبر شيئا ما مريح، لأنكم تجربون فيه ببعض الإجراءات التي ننظرها منذ شهور. غير أن 100 ألف درهم واش داخلية فيها حتى الفائدة أو رأس المال؟ لأن تتعرفوا بأن 10 آلاف درهم ملي تتدخل عليها الفائدة تتولي 100 ألف درهم، راكم شفتوا حتى الآن ماذا وقع.

تعملت حلول ترقيعية والفلاح باقي في محله، ذلك الرجل الذي يقوم بأحسن عمل في الاقتصاد الوطني بدون مردودية، ورغم ذلك ماشي تنطلبوه غير يرد تشدوه ونديرو ليه (les intérêts) ديال 12% و 17% ديال السنوات الأخرى التي الفلاحين باقين الآن جارين الديون دياهم، حتى ما تبصحبش.. وهذا الشي فين وصلنا؟

السيد الوزير، وأنت تعرف وعندي فيك الثقة بأنه لحقنا بأنه الفلوس التي كنت خسروا اليوم لمحاربة السكن ولبناء مدن ولبناء قرى، كون هاذوك الفلوس غير ما زيرتوش ذوك الفلاحة كون ابقاو في البادية دياهم، راهم هما الي ما صابوا ما يدبروا وهربوا من ذوك السلفات وجاؤو للسكن في المدن الي الآن تتواجهوهم بصعوبة.

لو هاذوك الفلاحة، كيف اجرات دول أخرى، اسمحتو لهم أو طالبتوهم إلا بالشيء القليل، يعني بذاك الشي الي تتسألوهم لكانوا ابقاو مستقرين في المناطق دياهم، والفلاحة ديالنا ما تنقصش، رغم كل الأشياء ما تنقصش، تزيد، بل الآن آش تنعملوا؟ العدد ديال الفلاحة الي كان عندنا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على المعطيات التي أدلى بها. أريد فقط أن أصحح وأعطي بعض الأرقام بالنسبة لنسب الفائدة، فبالنسبة للفلاحة فهي أقل بكثير مما جاء به السيد المستشار، فنحدث عن 5,5%، 6% عوض 14%، نتكلم على الآن.

فتفتنا به، بعد الله وجلالة الملك، ليس لها حدود، ولنا اليقين بأنه لن يتساهل في التعاطي مع هذا الملف الشائك وتبعاته بالصرامة المطلوبة وبالجزم المطلوب، خصوصا وأن الوزير اليوم يمتلك وضعية القرار السياسي مسنودا بدستور محكم ومسنودا بمؤسسة تشريعية ورقابية قوية وبرلمان عقد العزم والنية على تضيق الخناق على كل المتلاعبين، خصوصا في الصفقات العمومية، بدءا بالمسؤولين والموظفين الحكوميين، وصولا إلى المقاولات المستفيدة على اختلاف أبحامها، مروراً بطبيعة الحال بالوسطاء والسامسة، التوجه اليوم هو تخليق الحياة العامة، وإرساء قواعد حكمة جيدة باليات وميكانيزمات دقيقة ومحكمة.

السيد الوزير، لائحة التجاوزات والخروقات التي شابت وتشوب الصفقات العمومية كثيرة وطويلة، يضيق بي المجال لحصرها بالنظر إلى هذه الفسحة الزمنية المتاحة، ولكن سأقف عند أخطرها.

أخطر تجاوز ما تعلق بدفاتر التحملات التي تنسجها الإدارات العمومية على المقاس وأعني مقاس مقاولات بعينها، وفي هذا تقويض لمقومات الشفافية وتكافؤ الفرص وإجراء إقصائي لمقولة صغرى ومتوسطة وصغيرة جدا، تعتبر القلب النابض للنسيج الاقتصادي الوطني، إجراء إقصائي لمقاولات شابات ومقاولين شباب حاملين لمؤهلات وإمكانات نمو عالية، لهم من الخبرة والكفاءة ما يمكنهم من إنجاز هذه الصفقات في ظروف حسنة وفي حلة أبهى وفي آجال قياسية.

السيد الوزير، الخلفية التي تحكم اليوم كناش التحملات ليس الحرص على ضمان جودة الإنجازات وترشيد النفقات المصاحبة مع صيانة المال العام، الخلفية التي كتنحكم هاذ كناش التحملات اليوم، هي إرساء الصفقات العمومية على وجوه مألوفة، واثقة من نفسها، لا تخشى المنافسة، ليس لأنها تستجيب لشروط المنافسة الشريفة وشروط الكفاءة والجودة المنصوص عليها في دفاتر التحملات، ولكن لأنها تواطأت مع المصلحة وتواطأت مع الرشوة والفساد وتواطأت مع المسؤولين وضمنت كل شروط فوزها بهذه الصفقات.

السيد الرئيس،

تتمنى من السيد الوزير أن يميظ اللثام من خلال هذه الجلسة على الضوابط التي تنوي الحكومة اتخاذها لضمان نزاهة وشفافية ومصادقية الصفقات العمومية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

أود أن أشكر السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على هاذ السؤال الهام حول الصفقات العمومية. وكما جاء في تدخل السيد المستشار فإن الحكومة عازمة من خلال البرنامج الحكومي على إعادة النظر وإصلاح المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، ويمكن القول بأننا في أواخر هذا المشوار، بحكم أن المشروع جاهز وسيتم إحالته على الأمانة العامة للحكومة قصد أن يأخذ مسطرة المصادقة.

وركرنا في هاذ المشروع، على:

- ضرورة أن نحسن وتقوي مدى شفافية الصفقات العمومية. وفي هذا الإطار، تم توحيد المساطر المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية، حيث أن هاذ المشروع الجديد سيطبق على كل الإدارات والجماعات الترابية وهيئاتها والمؤسسات العمومية، وهذا شيء جديد؛

- النقطة الثانية، وهو تم الحد من السلطة التقديرية للإدارة من خلال توضيح المقاييس والمعايير التي يجب أن يتضمنها نظام الاستشارة من أجل قبول واختيار المتنافسين؛

- منع تضارب المصالح بالنسبة لأعضاء لجنة فتح الأظرفة والزام المتنافسين من خلال التصريح بالشرف على ألا يكونوا في وضعية تضارب المصالح؛

- إلزام جميع المتدخلين في مساطر إبرام الصفقات بالمحافظة على الاستقلالية في معاملتهم مع المتنافسين، وأن لا يقبل منهم أي امتياز أو منحة وأن يمتنعوا على ربط أية علاقة معهم من شأنها أن تمس نزاهتهم؛

- إلزام الإدارات العمومية والجماعات المحلية وهيئاتها والمؤسسات العمومية بنشر تقدير تكلفة الأعمال الخاصة بالصفقات موضوع الطلب العروض، لأن كنعرفو بأن بحكم أن الثمن ما تيكونش معروف قبلها، اللي عندو هاذ المعلومة تيمكن لو يعطيهما للأصدقاء ديالو أو الناس اللي هما الأقرباء ديالو إلى آخره، وبالتالي اليوم ابغينا هاذ المعلومة تكون علنية، كل شي عارف الثمن اللي الدولة أو الإدارة مستعدة تخلص وهذا غادي يعطي واحد الشفافية أكثر وغادي يجعل أن التنافس يكون أساسا حول الجدوى وكذلك أهمية العرض المقدم من طرف المتنافسين؛

- وهنالك كذلك توسيع وتقوية الضمانات المقدمة للمتنافسين من خلال تطوير مسطرة الطعون، هاذي كذلك شيء جديد، وهو أنه إذا تبين بأن بحال إلى قال السيد المستشار أن هذه الصفقة فهي موجهة لطرف ما، عندو الحق من بعد ما تعطى الصفقة أنه يمكن له يطعن فيها، وكاين واحد اللجنة مستقلة هي اللي غادي تشوف واش هاذك الطعن في محله أم لا، وهذا كذلك غادي يساهم في تقوية الشفافية في بلادنا في مجال الصفقات العمومية؛

- وكذلك سيتم تقليص آجال المصادقة على الصفقات وآجال البت في الطعون لدى صاحب المشروع أو لدى السلطة المكلفة بالمصادقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضلوا السي البار.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

في الحقيقة كنشكرو، في الفريق الاستقلالي، السيد الوزير على التدخل ديالو أو على الإجابة ديالو، غير أننا كنا نود أن نستمع إلى توضيحات أخرى، سيما ونحن في دستور جديد وأمام حكومة عزمت كل العزم على محاربة الفساد والذي ظل كشعار يرن في جميع الآذان.

نعم، السيد الوزير، سمعنا أو نعلم جميعا مدى تعقد المسطرة فيما يخص الصفقات العمومية، كنا نود أن نستمع ونستمع معنا الرأي العام على متابعة المشاريع المبرمة ما بين الإدارة والمقولة التي كلفت هذا المشروع.

اليوم نذهب ونبتقي مشدوهين أمام مشاريع يتم إنجازها بأثمنة خيالية، في حين أنها لا تدوم إلا بعض الأشهر حتى يظهر للعيان العيوب التي يلمسها الجميع، فأين هم التقنيون الذين يراقبون؟ من وقع على اختتام هاذ المشروع؟ ومن سلم هذا المشروع؟

كلها أسئلة يجب أن نرد عليها، سيما وأتينا ربطنا المحاسبة بالمسؤولية، فمتى سيتم الكشف عن العيوب حتى يفسح المجال أمام جميع المقاولات، صغيرة أم كبيرة، وأن يكون البرهان هو المصادقية والعمل الجيد، لأن بلادنا قد ملئت كل الملل من التلاعبات في الصفقات العمومية، فأني مساهم يجد نفسه أنه يعرف مسبقا الثمن ويعرف ما سيقوم به مستقبلا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، أنهيت حقك في الكلام. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على تعقيبه، وهذا التعقيب فهو يدخل في إطار المرحلة ما بعد الصفقة، وبالتالي يتحدث عن مدى إنجاز الصفقة كما ينبغي أن يتم ذلك ومدى تتبع الإدارة لذلك.

فكما تعلمون فهناك أولا مراحل التتبع وهناك كذلك مسطرة للمصادقة على مدى إنجاز تلك الصفقات العمومية، وبالطبع فالمسؤوليات محدودة

ومعروفة، وإذا تبين من خلال إما المفتشية العامة للمالية أو مفتشية القطاع أو كذلك المجلس الأعلى للحسابات أن هنالك بعض التجاوزات فهناك القضاء الذي سيحكم على ذلك. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

موضوع السؤال الثالث حول نظام الصفقات العمومية، وهو لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

يكتسي إصلاح النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية أهمية بالغة في ترسيخ الحكامة الجيدة في التدبير العمومي وتعزيز الشفافية، وما لذلك من انعكاسات على حسن تدبير المال العام.

وفي هذا الإطار، وفي ضوء النقائص المستخلصة من تطبيق المرسوم 2.06.388 بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض القواعد المتعلقة بتدبيرها ومراقبتها في صيغته الحالية، أصبح إصلاح نظام الصفقات العمومية يفرض نفسه بقوة من أجل إضفاء المزيد من الوضوح وتقييم العروض وتدعيم المنافسة والمساواة بين المتبارين وتدعيم الشفافية وتخليق تدبير الطلبات العمومية، وتحسين الضمانات الممنوحة للمنافسين وآليات تقديم الطعون والشكايات.

وفي ظل غياب آلي (...) البرنامج الحكومي لإصلاح تام لنظام الصفقات العمومية، نسائلكم السيد الوزير: ما الذي ستقومون به لتجاوز سلبات النظام الحالي للصفقات العمومية، خصوصا في ظل تنصيب الدستور الجديد صراحة على أنه على السلطات العمومية الوقاية طبقا للقانون من كل أشكال الانحراف المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية وباستعمال الأموال الموجودة تحت تصرفها وإبرام الصفقات العمومية وتدبيرها؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

المتنافس والمتعهد من خلال التصريح بشرف بعد اللجوء بنفسه أو بواسطة شخص آخر إلى أفعال الغش أو الرشوة في هذا الإطار، وهذا كذلك باش نزيدو تقويو من مدى المسؤولية وربط المسؤولية بالمحاسبة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضوا السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات. لكن، السيد الوزير، طريقة إبرام الصفقات العمومية في بلادنا غالبا ما يتم اللجوء فيها إلى الطريقة التفاوضية أو طريقة سند الطلب التي تعطي لصاحب المشروع الحرية لاختيار المقاول، عكس طلبات العروض. بالإضافة إلى غياب ضمانات الشفافية في لجان طلبات العروض، وعدم إعطاء الأهمية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، بحيث تبقى الشركات الكبرى مسيطرة على الصفقات. كذلك الصيغة غير العملية لعدد من الإجراءات والعديد من نقط الضعف التي تفرض بملحاحية واستعجالية تبني إصلاح شامل لنظام الصفقات العمومية في أفق معالجة كافة أشكال الانحراف في استعمال السلطة المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس. شكرا للسيد المستشار على تعقيبه. ابغيت أولا نوضح بالنسبة لمشروع المرسوم، وهو أن أعطينا واحد العناية خاصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، بحكم أنه في هذا المرسوم سنحدد واحد النسبة اللي ضروري أنها توجه للمقاولات الصغرى والمتوسطة، إذن غادي تكون واحد النسبة معينة اللي غادي تجعل جميع الصفقات، أي ضروري أنها تعطي واحد النسبة معينة للمقاولات الصغرى والمتوسطة. النقطة الثانية كذلك، وهو ملي كنجي شي شركات كبرى أجنبية، اخذات واحد الصفقة من الضروري تخدم معها مقاولات صغرى ومتوسطة وطنية، هذا كذلك باش نمشيو في هاذ التوجه اللي جيتو به. النقطة الثالثة، هو أن هاذ القضية اللي طرحتو ديال الصفقات التفاوضية، بغيت نذكر هنا بأن الصفقات التفاوضية تبقى استثناء، طلب العروض هو اللي كيتم المداولة ديالو، ملي كنتكلم على الاستثناء تيعطيه رئيس الحكومة، إذن ما يمكنش يدار بكيفية عادية، كيبان بأن كاين واحد

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

بالنسبة لهذا السؤال، فأشكر السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة على سؤالهم.

وينبغي فقط التذكير هنا، إذا سمحتم، أن الحكومة كما ذكرت في برنامجها تحدثت عن:

- ضرورة إصلاح منظومة الصفقات العمومية، من خلال ما جاء في التصريح الحكومي الذي قدمه السيد رئيس الحكومة؛

- تكريس المنافسة والشفافية وتكافؤ الفرص في الولوج إلى الصفقات العمومية؛

- والتدبير المفوض وسياسة الدعم العمومية المالية والعقارية وتعزيز التتبع والمراقبة وتحسين التدبير؛

- وتكييف المنظومة القانونية والتقنية المؤطرة للصفقات العمومية، وتوحيد قواعد وشروط إبرامها ومراقبتها وتديرها وتعميمها على إدارات الدولة والجماعات الترابية وهيئاتها والمنشآت العامة.

إذن هذا ما جاء في البرنامج الحكومي، وبالتالي فالحكومة منذ البداية لها هذه الرغبة.

زيادة على ما قلته من قبل بالنسبة لهذا السؤال، ينبغي كذلك التذكير بأن الأساس في هذا الإطار وهو أن نعطي أكثر شفافية، وفي هذا المجال فهناك بوابة إلكترونية اللي هي معروفة (www.marchespublics.gov.ma) اللي تتجعل أن جميع الصفقات العمومية فهي منشورة في هاذ البوابة الإلكترونية.

اليوم بهاذ المرسوم الجديد غادي نجعلو كذلك مرحلة تتبع غادي تكون كذلك منشورة في هاذ الصفقات العمومية، أي الواحد ملي يتقدم الطلب ديالو أو العرض ديالو، عندو واحد الرقم خاص، تيمكن يقوم بتتبع هذا الملف ويعرف اشكون اللي أخذ هذه الصفقة وعلى أي أساس، ما هي المبررات اللي جعلت أن العرض ديالو ما تمس قبوله أو تم قبوله؟ إلى آخره. هذا غيجعل أن تكون شفافية تامة بالنسبة لهذا العمل.

النقطة الثانية كذلك، وهو أن في هذا الإطار هنالك التزام في مشروع الصفقات العمومية الجديد بإخضاع الصفقات بما فيها الصفقات التفاوضية للمراقبة والافتتاح، إذن فين ما تدارت شي صفقة تفاوضية ضروري أنه تكون مراقبة وافتتاح ديالها، باش بيان واش كاين شي تلاعب أو كاين شي اتفاق قبلي أم لا، هذا باش نزيدو نعطيو قوة أكثر.

كذلك نشر موجز لتقارير الافتتاح والمراقبة الداخلية على الصفقات العمومية، هاذي كذلك غادي تنشر باش يجعل أن كل المواطنين يعرفوا ما تحقق في تلك الصفقات العمومية.

وعلاوة على ذلك كذلك، فن بين الأمور اللي تم التركيز عليها وهو إلزام

أشرت إليه، المغرب مازال يحتل مراتب جد ضعيفة. ولذلك، نسألكم السيد الوزير: ما هو برنامج الحكومة لتحسين هذا المؤشر من أجل توفير المناخ الملائم له؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

أريد أن أشكر السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة على سؤالهم. وأريد قبل أن أعطي بعض المعطيات في هذا المجال أن أقدم بعض التوضيحات.

التوضيح الأول، وهو أن المغرب عرف واحد التطور مهم بالنسبة لتحسين مناخ الأعمال، بحكم أنه في التقرير الأخير لـ (Doing Business) استطاع أن يحصل المغرب على رتبة 94 مقابل 115، إذن ربح 21 رتبة، وقع واحد التحسن كبير، واعتبر من طرف البنك الدولي على أن المغرب هو الدولة الأكثر إصلاحا في مجال مناخ الأعمال، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، التي تقوم بهاذ العمل ماشي (Price Waterhouse) هي (SFI) شركة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، هي التي تقوم بهذا التقرير.

إذن هذه الشركة في هذا الإطار، الكلام الذي قلتم صحيح، ولكن بالنسبة للتقرير ديال 2011، هو التقرير الذي صدر السنة الماضية، راه في 2012 حققنا واحد القفزة نوعية كذلك في مجال أداء الضرائب، كنا في المرتبة التي تكلمتم عليها، اليوم وصلنا لمرتبة 112، رجحنا 36 رتبة، علاش؟ لأن فتحنا المجال للأداء بكيفية إلكترونية بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

قبل كان فقط المقاولات التي عندهم رقم معاملة ديال 100 مليون، هم التي عندهم الحق يخلصوا بكيفية إلكترونية، اليوم خفضناها إلى 50 مليون درهم، وبالتالي أي مقاول صغرى أو متوسطة يمكن لها كذلك تخلص الضرائب ديالها والضريبة على الشركات بكيفية إلكترونية، التي تجعل أن اليوم عندنا 71% ديال الضرائب المحصلة، لا بالنسبة للقيمة المضافة ولا بالنسبة للضريبة على الشركات، 71% فهي تؤدي بكيفية إلكترونية.

وبالتالي هاذ المهلة التي تكلمتو عليها ديال 300 وشي ديال السوايع راه ما ابقاتش، لأن في وقتها، 350، راه اليوم بالنسبة لهاذ الشركات التي تمر من البوابة الإلكترونية فيمكن لها تقوم بها بكيفية مباشرة في وقتها.

المبرر الذي يجعل إما الظرف وجيز، إما كين بعض الأمور التي هي العدد قليل ديال المقاولات يمكن تقوم بها، وبالتالي كينعطى الاستثناء، إذن هاذ الاستثناء راه كين عندو واحد الضوابط وعندو واحد الشروط، وبالتالي بحال الذي قلت قبل قليل بأن في هذا الإطار حتى ملي كينعطى الاستثناء، أولا غادي يكون افتتاح وغادي يكون تتبع باش نضمنو أن تكون الشفافية التامة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الرابع والأخير الموجه دائما للسيد وزير المالية والاقتصاد، موضوعه مؤشر سهولة أداء الضرائب، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

حسب تقرير مؤشر سهولة أداء الضرائب (Paying Taxes) لسنة 2011 الذي أصدرته مؤخرًا (Price Coopers Waterhouse) التابعة للبنك الدولي، حل المغرب في المرتبة 124 من أصل 183 بلد، ليظل بذلك ضمن دول العالم الأكثر صعوبة في أداء الضرائب. ويشمل هذا المؤشر عدة معايير أهمها:

- معيار عدد الضرائب ومجموع الرسوم التي تؤديها المؤسسات الاقتصادية لخزينة الدولة والمساطر المتبعة عن ذلك؛
 - معيار الزمن الذي يحيل على عدد الساعات التي يتطلب القيام بها بإجراءات أداء الضرائب، المغرب يحتل المرتبة 145 بمعدل 358 ساعة؛
 - معيار نسبة الضرائب المؤداة من مجموع الأرباح التي تحققها الشركات.
- وفي هذا الإطار، نعتقد أن المرتبة التي يحتلها المغرب بخصوص هذا المؤشر تشكل نقطة سلبية، وهي نقطة حجر عثرة أمام الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار، سواء كان هذا الاستثمار وطني أو أجنبي، وكذلك توفير المناخ الملائم له وترسيخ دعائم الأمن القانوني في ميدان الأعمال، باعتبار ذلك من أبرز الاختيارات الإستراتيجية والمرتبطة بالتنمية وتأهيل الاقتصاد.

السيد الوزير،

إن دعم الاستثمار يمر، أولا وقبل كل شيء، عبر توفير الظروف الملائمة له، وبذلك يجب تحسين مناخ الأعمال، مثلا من تبسيط المساطر الإدارية واستقلالية القضاء، وهذا التبسيط من أهم معالمه هو هذا المؤشر الذي نتحدث عنه، أي مؤشر سهولة الضرائب. وفي هذا الصدد، كما سبق أن

هناك موظفة أخرى تابعة لوزارة المالية والتي كانت تعمل خازنة مكلفة بالأداء لدى غرف الصناعة التقليدية لتطوان طنجة والغرف ديال الصيد البحري، ففي السنة الماضية قامت اللجنة ديال وزارة المالية وجبروا عندها عدة خروقات ووقفوا هاذ السيدة، ولكن الآن باقى كندور في طنجة والوزارة ما اخذات معها حتى شي إجراء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضل السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد المستشار على تعقيبه، وهاذ التعقيب بالطبع ليس له علاقة مباشرة مع ما تحدثنا عنه، كنا نتحدث عن الترتيب الدولي وهذا ما جئت به بالنسبة للإشكالية المطروحة.

أما بالنسبة لهذه النقطة:

فأولا، ينبغي التذكير بأن من بين الأمور التي اعترطنا أن نقوم بها في إطار هاذ الحكومة، وهو أن تقوي الثقة ما بين المواطن والإدارة، وبين الإدارة هناك بالطبع وزارة الاقتصاد والمالية والإدارات التابعة لها.

النقطة الثانية، فمن أجل بناء هذه الثقة وتقويتها، فننكب حاليا على الإشكالية التي طرحتيو، الإشكالية التي تتعلق بالإشعار، لأن كاي هاذ المشكل الذي هو تيتطرح، وكاي العديد الذي يقولوا بأن ما تيتوصلوش إلى آخره، ولو أن حسب المعطيات التي توفرت عليها بأن كاي مساطر تطبق على أرض الواقع، ولكن احنا اعتبرنا بأن من الضروري في إطار المقاربة التشاركية، انطلاقا من ما نسمعه من المواطنين ومن المستشارين ومن النواب البرلمانيين، أن نسلط الضوء على هذه النقطة.

النقطة التي تكلمت عليها كذلك ديال القباضة ديال بني مكادة، يمكن لي نقول لكم بأن غادي يتم - إن شاء الله - في أقرب وقت ممكن، يمكن لي نقول لكم بأن راه واحد السيد تعين باش أنه يقوم بالواجب ديالو، إذن احنا ما غادي نخيدوش القباضة، لأن ما يمكنش أننا في منطقة بحال بني مكادة والأهمية ديالها أننا نخويوها من هاذ العمل باش أن المواطنين يبقو هاذ القرب مع المواطنين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة حول حصيلة البرامج الحكومية في مجال النهوض بأوضاع الشباب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

وكذلك بالنسبة للمواطن، كذلك بالنسبة للضرائب المحلية، الخزينة العامة كذلك وضعت إمكانية ديال أنه يتم الاستخلاص بكيفية إلكترونية وهذا باش تيسهل المأمورية بالنسبة للمواطنين.

إذن تدار واحد المجهود، أنا ما تنقولش بأنه كافي، يمكن لي نقول لكم بأن هاذ السؤال ديالكم صادف الاجتماع الذي ترأسه السيد رئيس الحكومة اليوم حول مناخ الأعمال ديال لجنة مناخ الأعمال الذي هي لجنة مشتركة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وضعنا برنامج عمل الذي تتدخل فيه الجوانب التي تكلمتمو عليها، تبسيط المساطر، تقليص كذلك المهل... إلخ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل هنالك تعقيب؟ تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد امحمدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، وبكل صراحة نحن نشهد هناك حكومة، هناك مكونات ديال الحكومة التي تعمل بجدية داخل الحكومة وهناك من يفشل في العمل. ونحن نثني عليك بأنك من المكونات التي تعطي بكل صراحة، شاب، وزير في المستوى، ولكن احنا كهضرو على وزارة المالية، هل أتم الآن تتحملون مسؤوليتها أم الحكومة السابقة، فهذا يبقى شأن الحكومة الحالية التي تتعامل معها؟

أولا وقبل كل شيء، هناك مشاكل في التوصل بالإشعارات بين إدارة المالية والمواطن، والذي يتحمل المسؤولية في آخر المطاف في الزيادة التي كنقوم بها الوزارة.

ثم هناك طريقة أخرى للتعامل، السيد الوزير، واحد الحاجة، في الماضي كان المواطن يخاف من الإدارة ديال الأمن، دابا أصبحت إدارة الأمن تتعامل مع المواطن ولكن وزارة المالية ترعب المواطن بكل صراحة، وغادي نعطيك أدلة ملموسة.

حينما نقول، السيد الوزير، بأن هناك تحسن في 2012، فنحن نرى العكس، كان المواطن قبل كيمشي الإدارة إما يصرح بـ (TVA)، إما يكتب شي شواهد أو هذاك، إما ياخذها في المساء أو في اليوم الموالي في الصباح، الآن كنبقى 3 أيام عاد يقدر ياخذ هاذ الإجراءات.

وهناك مشكل آخر وهو فيما ناقشنا في قانون المالية بأن هناك موظفين أشباح في وزارة المالية ونعطيك الدليل، السيد الوزير، ما غاديش نتكلم معك من فراغ، غادي نعطي لك واحد القباضة، لأن كنبغيو نجعمو الفلوس، كاي واحد القباضة وأكبر قباضة في مدينة طنجة وتسمى قباضة بني مكادة، السيد المسؤول عليها ألم به مرض ولكن هناك مسؤولية أخرى كانت في واحد الإدارة أخرى، عندها السيارة ديال الدولة ورفضت الالتحاق بهذا، الإدارة ارتأت بأن غادي تسد ذيك الإدارة ودات الموظفين لجهة أخرى، إذن فاين هي تقريب الإدارة من المواطن؟

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

زملائي، زميلاتي المستشارات،

السيد الوزير، لا يخفى عليكم أهمية الشباب، وأن الشباب هو القوة الحقيقية لكل أمة تبغى أن تتطور، وكذلك لا يخفى علينا جميعا أن الشباب هو عز الأمة وأملها في تحقيق النمو وفي تحقيق الانتقال، ولا يخفى علينا كذلك على أن الربيع العربي الذي لاحظناه ولاحظنا تأثيره على طول العالم العربي، وكذلك ما لاحظناه في المغرب وما نلاحظه في الدول الغربية وفي أمريكا على أن الشباب هو في الواقع المحرك للمجتمعات.

ولكن للأسف الشديد ظلت هذه الفئة حلقة ضعيفة في مختلف البرامج الحكومية، وإلى كنهض على البرامج الحكومية، ما كنهضش عليكم، السيد الوزير، لأن يالله قتلتم باسم الله، نحن نقول جميع البرامج الحكومية اللي فاتت، فيها الهضرة والكلام، ولكن ما كلين حتى شي حاجة التي تعني أن الحكومات السابقة كانت تلتفت إلى هذه الثروة الأساسية اللي هي ثروة الشباب.

كذلك بالرغم من هاذيك الحكومات، الخطابات ديالها تسوق دائما أن قضايا الشباب يكون دائما في قلب الاهتمامات ديالها، وأن هذه الحكومات تقول على أن الشباب هو رافعة أساسية للتنمية وللتطور وعامل أساسي في صياغة المستقبل.

لكن، الإشكاليات المطروحة هو أن ماشي ابقى في الكلام، أن الخطاب يجب أن يكون مفعلا وأن نرى على أرض الواقع أن هناك برامج فعالة واضحة لتنمية والاعتناء بقدرات الشباب اللي ما كنهضوهمشاي في البرامج الحكومية اللي دارت.

على هذا الأساس، السيد الوزير، نسألكم عن برنامج هذه الحكومة الجديدة في هذا الميدان ونقنى أن يكون برنامجا واضحا، ماشي برنامج على الأوراق، وعلى الآخر نشوفو ذاك الشي اللي شفنا مع الحكومات السابقة على أن الشباب تركناه لحاله، وأتم كنعرفوا هاذ الشي وكندوروا في الأقاليم وكنشوفوا البوادي أشنو هو المصير ديال الشباب وفي الحواضر، في الواقع في هوامش المدن، أن الإشكاليات الكبيرة اللي كتوقع في العالم سببها الشباب، علاش لأن الواحد ما تيكونش في واحد الوضعية اللي كنجعلو يكون في الواقع الرافعة ويكون أساس ديال التنمية ديال بلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار السي التوزي. الكلمة للسيد الوزير في إطار

الجواب.

السيد محمد أوزين، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

أود في البداية، السيد الرئيس، أن أتقدم بتعازي الحارة إلى أسر ضحايا حادث الأمس بابتين جرير، سائلين الله عز وجل أن يتغمد الضحايا برحمته ويسكنهم فسيح جناته ويلهم ذويهم وعائلاتهم الصبر والسلوان، وإن لله وإنا إليه راجعون.

أشكر في البداية السادة المستشارين في فريق الأصالة والمعاصرة على اهتمامهم بالشأن الشبابي وما يمثله من رهان محوري في البرامج الحكومية بشكل عام.

وجوابا على سؤالكم، أود التأكيد على أن قضايا الشباب تمثل في برنامج الحكومة الحالية، التي أنشرف بكوني عضوا فيها، أولوية إستراتيجية وورش حكومي أفتيا، يتجاوز النظرة القطاعية ويتوجه إلى بلورة تصور إستراتيجي شمولي وفق مقاربة تشاركية، يسهم فيها كل الفاعلين السياسيين والجمعويين المهتمين بالشأن الشبابي.

وبالتالي، فإن وزارة الشباب والرياضة، طبعا تفعيلا -أقول تفعيلا- لمقتضيات الدستور الجديد والبرنامج الحكومي الحالي ستؤسس.. الآن نحن بصدد بلورة منظور جديد سوف يكون لكم المناسبة للتعرف على ملاحظه في القريب العاجل، طبعا مقاربة جديدة في التعامل مع قضايا الشباب.

أؤكد أن شبابنا ظل دائما خارج السياسات الحكومية، بمعنى أننا كنا ننظر للشباب وللشأن الشبابي دون أن يكون للشباب إسهام في بلورة هذا التصور. اليوم، كما تفضلتم السيد المستشار، وبفعل الحراك الذي يعرفه السياق الإقليمي والدولي، وطبعا بفعل أيضا الدور الذي لعبه الشباب في هذا السياق، والذي كان جوهر وفي صلب هذا الحراك، الأمر يتطلب ربما النظر إلى مقاربة الشأن الشبابي بتفكير وبجس ومقاربة جديدة.

أؤكد أن أول إشارة تم التقاطها طبعا لما كنا بصدد الإعداد للبرنامج الحكومي تم إشراك جمعيات شبابية وكل الهيئات، لن أقول الكل ولكن معظم الهيئات نظرا لضيق الوقت، التي كانت لها فرصة في بلورة معالم العرض الحكومي الخاص بالشباب، وطبعا هذه إشارة قوية، لأن فعلا تم إشراك هؤلاء الشباب من خلال إعطائهم فرصة باش يعطيونا المنظور ديالهم والآراء ديالهم والتصورات ديالهم والهواجس ديالهم والأفكار ديالهم، وأكثر من هذا وذاك كانوا سعداء لأنهم ما شافوش فقط الأفكار بل شافوا أيضا حتى التعابير اللي تم الاقتراح ديالها كانت متضمنة في العرض الحكومي.

أؤكد طبعا أن الأمر لما نتحدث عن الشأن الشبابي، هناك هيئات شبابية وهناك دور شباب التي تسهر عليها الوزارة، وهاذ دور الشباب نريد أن نعطي لها نفسا جديدا اليوم ولن تكون مجرد فضاءات ملء الفراغ أو لتضييع الوقت.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم أن تحتفظوا ببعض عناصر الجواب في التعقيب.
تفضل السيد المستشار في ظرف دقيقتين.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الوزير.

نتمنى في الواقع على أن الوزارة في عهدكم أن تولي هذه الأهمية التي قلتموها لهذه الفئة الأساسية والمهمة لكل أمة، الأهمية التي غادي نشوفوها احنا، التي غادي نشوفوها في الواقع، كما قلتو في آخر الكلمة ديالكم، فدور الشباب، بالخصوص في العالم القروي وفي الهوامش، تنشوفوها الحالة فاش كايينة دور الشباب، حالة يرثى لها، تنشوفوها كذلك في الميدان الرياضي، الملاعب ما كاينيش، دور الثقافة.

الجماعات المحلية ما يمكنش لها في العالم القروي وحتى في المدن الكبيرة، ليس لها من إمكانيات ما تجعلها تتوفر على مركبات ثقافية، إذن أش غادي يبقى لها دور الشباب؟ ما عندو مركب ثقافي، ما عندو ملعب فاش يلعب، ما عندو دار الشباب التي غادي تكون واحد المجال الذي هو ديار الفن، ديار واحد العدد ديار الفن، ديار الشعر، ديار المسرح، ديار واحد العدد ديار المشاكل ما عندوش.

فين غادي يمشي هاذ الشاب؟ فهاذ الشاب يتجه إلى المخدرات، يتجه إلى مسائل أخرى خطيرة جدا، وكتشوفوها على أن جميع المسائل التي كنا قلنا، المسائل التي هي.. شفت الناس التي تمشيو في الاتجاهات المتطرفة على أن كلهم شباب، كلهم شباب لأن تيكونوا فريسة سهلة للتيارات المتطرفة، سواء في هذا الاتجاه أو في اتجاه آخر. وبالتالي، فإن الشباب مسألته مسألة خطيرة جدا.

وزارة الشباب، أنا في نظري كبرلماني، على أنه أهم وزارة من وزارات الحكومة هي الوزارة التي تتكلف بالشباب، لأن عندما أتكلف بالشباب، أتكلف بالمستقبل، بمستقبل الأمة. الأمة إذا ما عندهاش شباب من الأول ديالو، قاديانه في المدرسة، ثقافته، ربيانه، اعطينا له مجالات ووجهناه وأعطينا واحد المجالات باش يفرغ الطاقات ديالو، وراه المغاربة الشباب دياهم عندهم طاقات واعدة وطاقات كبيرة جدا. أشنو تخلصها؟ تخلصها غير المجالات التي يمكن أن يفرغ فيها هذه الطاقات.

وشكرا السيد الرئيس وأستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار في دقيقتين، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة:

طبعاً، السيد المستشار، لا يمكن أن نختلف على هذا التشخيص، في الواقع يعني لا يتناطح عليه كبشان. لذلك، فالأهم اليوم فوق هذا وذاك هو

كنتحدثو على المقاربة التشاركية، المقاربة التشاركية راه ماشي فقط أن الوزارة كتشرك بل أيضاً ابغينا الانخراط والإسهام ديال المنتخبين، هناك المنتخبين، هناك الجماعات، أيضاً هناك جمعيات المجتمع المدني التي عندو دور اللي غادي يعطينا اليوم.

تحدثتم على دور الشباب، حقيقة وكما تعرفون أن عندنا واحد المجموعة ديال دور الشباب التي هي بنيات اليوم مغلقة وحتى هاذيك التي مفتوحة ربما راه ما كترقاش للطموح ديالنا، لأن ابغينا هاذ دور الشباب تكون واحد الفضاء لصقل المواهب، لتفجير الطاقات، وأيضاً تكون حتى واحد الفضاء يعني للفن والثقافة وللتثقيف... إلخ، ماشي تكون غير نضيعو فيها الوقت أو تكون للتزفيه فقط.

لذلك، احنا اليوم متجهين على مستوى دور الشباب لواحد الحوار وطني، الذي كيف ما كنعرفوا كاي توصيات ديال مناظرة الشباب التي كانت على مستوى المصادقة في المجلس الحكومي والآن رجعناها باش نحينوها على ضوء الدستور الجديد، وهذه أيضاً دعوة باش تعاونونا السيد المستشار على مستوى الأقاليم وعلى مستوى الجماعات ديالكم، والجمعيات ديال المجتمع المدني باش تنخرط معنا أيضاً في هاذ الورش، لأن فعلاً غادي يكون الإسهام ديالها والمشاركة ديالها غادي تكون له قيمة مضافة.

ثم أيضاً يعني في نفس الوقت غادي يكون أيضاً النقاش حول المجلس الاستشاري للشباب والمجتمع المدني، وأيضاً حتى احنا بغينا فرصة أنكم تنخرطوا معنا فيها، أكيد أن العمل ماشي عمل الوزارة فقط لوحدها ولكن عمل هاذ الوزارة غادي يوصل ويرقي للطموح ديالنا كاملين إذا فعلاً كان الإشراف ديال الجميع.

وشكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير السياحة وهو حول بيع تذاكر السفر بأكشاك غير مرخصة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال. تفضل الأستاذ وشاك.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

أختي، إخواني المستشارين،

تعرف المنطقة الشالية، وخاصة منطقة واد أغلالة بالقصر الصغير التابعة لإقليم فخص أنجرة فوضى عارمة وخرقا سافرا لمقتضيات القانون رقم 31.96 المنظم لوكالات الأسفار، حيث تعتمد العديد من الشركات الأجنبية العاملة في النقل البحري الرابط بين ميناء طنجة المتوسط وجنوب إسبانيا

وجبل طارق إلى نصب أكشاك عشوائية على الطرق العمومية ومحطات البنزين لبيع تذاكر البواخر المسموح بها فقط لوكالات الأسفار، علما أن هذه الشركات تتوفر حسب ما هو مسموح لها من طرف السلطات البحرية على شبائيك تجارية للبيع على مستوى دائرة ميناء طنجة المتوسط.

هذا، وقد تم عقد عدة اجتماعات بمقر العمالة المعنية وتم إقرار هذا الحرق، وتكليف مندوبية وزارة السياحة بطنجة بدعوة الجميع إلى احترام القانون، خاصة شركة (FRS) و (IMTC) و (BALEARIA).

لذا، وبما أن هاذ المشكل الذي لا زال قائما يعتبر منافسة غير مشروعة لوكالات الأسفار المرخص لها ويلحق بها أضرارا كبيرة ويخلق احتقانا كبيرا داخل الأوساط المهنية للسياحة، نسألكم، السيد الوزير، على الإجراءات الآنية التي تنوي وزارتكم القيام بها لأجل احترام الضوابط القانونية الخاصة بالقانون الأساسي لوكالات الأسفار، خاصة مع العلم، السيد الوزير، أن هاذ المشكل كان قائما منذ سنوات، منذ 3 سنوات تقريبا، ولكن احنا عندنا اليقين ومتأكدين على أن هاذ المشكل غادي يعرف الحل اتناعو على يديكم، لأن ما هو معهود فيكم هو الدفاع على مصالح المهنيين والدفاع على القانون المنظم للمهن السياحية بصفة عامة، خاصة وكالات الأسفار، لأنها هي الوحيدة المخول لها ببيع التذاكر، لا شركات الملاحة التجارية التي غادي تحي وتدير (des kiosques) خارج الطرقات العمومية إلى غير ذلك، وأنتم معروف فيكم ومشهود لكم على أنكم ترفضون وتطبقون القانون في هذا الميدان، وأن المهنيين يعلقون آمالا كبيرة عليكم، خاصة أن في الاجتماع الأول الذي تم عقده بوزارة السياحة وكان لقاء جد ناجح، لأنه ترك ارتسامات جد طيبة لدى المهنيين السياحيين بصفة عامة، سواء الفندقيين أو وكلاء الأسفار.

لذا، أنا عندي اليقين، السيد الوزير، لما هو معهود فيكم أن هاذ المشكل ما غادي يبقاش مطروح وهو مشكل بسيط كيخص فقط الجميع يحترم القانون فيه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، بدوري أود أن أقدم تعازي الخالصة لأسر ضحايا حادث ابن جرير المؤلم، إنا لله وإنا إليه راجعون. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر للسادة المستشارين المحترمين أعضاء الفريق الاشتراكي على طرحهم هذا السؤال، الذي كيبين مدى الاهتمام ديالهم

بهاذ القطاع هذا اللي هو قطاع السياحة.

ولكن قبل الإجابة، لابد من الإشارة إلى بعض المسائل:

الأولى، وهي هاذوك الأكشاك ديال بيع التذاكر في البواخر التي تابعة لشركات الملاحة والتي كندار في الطرق العمومية وفي محطات البنزين، راه ما عندها حتى شي رخصة مسلمة من طرف وزارة السياحة التي تتسمح لها باش تعمل هاذ النشاط اللي هو من اختصاص وكالات الأسفار حسب المادة الأولى من القانون 31.96.

ثانيا، دفتر التحملات الصادر في مارس 2007 والتي وضعته وزارة التجهيز والنقل والمنظم لنشاط الملاحة التجارية، خاصة مسألة تسويق تذاكر السفر عبر البواخر من طرف الشركات الملاحية، يشترط بأنه في تحديده لشروط استغلال أي خط بحري أنه عملية تسويق وبيع التذاكر خصها تكون من طرف وكالات وطنية أو كالات دولية. والوكالات التي تيعنيوها هما، هم وكالات الأسفار كما هو محدد بالنسبة للقانون ديال 96.03.

ثالثا، أنه في إطار الاجتماعات التي قفنا بها، وزارة التجهيز كذلك تؤكد بأن بيع التذاكر خصو ينحصر فقط في إطار الفضاء المينائي وما يخرجش عليه.

إذن لتفادي هذه السلوكات، أشنو قامت وزارة السياحة؟ قامت باجتماعات على مستوى عمالة إقليم الفحص أنجرة من أجل الأخذ أشنا هما التدابير التي يمكن لنا نقومو بها في هذا الإطار.

1- الحد من نشاط هاذ الأكشاك، ما خصهاش تكون وما خصهاش تستعمل الطريق الوطنية رقم 16 الرابطة بين طنجة والميناء المتوسطي لبيع هذه التذاكر؛

2- كذلك تمت مراسلة السلطات المحلية باش تقوم، خصوصا في جماعة قصر المزاج باش تقوم بالحد من منح التراخيص في فتح هذه الأكشاك، لأن السلطة تترجع لها في قضية الرخص؛

3- وكذلك مراسلة شركات الملاحة البحرية المعنية باش نخبروها بمقتضيات قانون 31.96 المنظم لوكالات الأسفار والشروط التي كندودوها لفتح واستغلال المكاتب المؤقتة لبيع التذاكر ديال الباخرة؛

4- وكذلك مراسلة أصحاب ومسيري محطات البنزين والتي تيزوعوا الوقود إلى غير ذلك، بأنه هاذ الشركات البحرية غير مرخص لها بمزاولة بيع تذاكر الباخرة وبأنهم معرضون لمقتضيات المادة 26 من القانون 31.96.

وراه تم عقد اجتماع بتاريخ 9 ماي الجاري بعمالة الفحص أنجرة، والتي تم خلاله التأكيد على أن تواجد كشكين فقط تابعين لشركتين، وطلب من السلطات المحلية المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإغلاقها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضلوا السي وشاك.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالو الصريح، بكل صراحة، والي تبين على أن وزارة السياحة والسيد وزير السياحة بصفة عامة...

السيد رئيس الجلسة:

الله يجازيكم بخير، أكرمونا بشيء من الانتباه، الله يجازيكم.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

كما قلت، السيد الوزير، هذا تياكد على أن الجواب ديالكم وأن الكلمة اللي قلت في حقكم أنها فعلا في محلها، وتياكد كذلك على أن الإجراءات التي تم اتخاذها فعلا هي إجراءات جد إيجابية من أجل احترام القانون، هاذ الشي شيء أكيد.

ولكن، السيد الوزير، أنه لازال لحد الآن المشكل مازال مطروحا، لازم أنكم خصكم تؤكدوا بصفة عامة على السلطات الإقليمية، خاصة عمالة الفحص أنجرة وعلى السيد والي جهة طنجة-تطوان وعلى السيد والي تطوان، لأن المشكل كذلك مطروح حتى في مدينة تطوان.

كاين محاضر قضائية ديال أعوان قضائية اللي امشاو المهنيين ووكلاء الأسفار وأثبتوا الحالات ديال وجود هاذ الأكشاك في محطات البنزين في قلب تطوان، قبالة محطة المسافرين، إلى غير ذلك.

هاذ الشي كله مازال أكيد، هو أنه لازم أن خص الوزارة تفكر، كما قلت ذيك المرة، على أن الوزارة خصها تكون عندها الأداة القانونية من أجل تطبيق القانون بنفسها وأن خصكم تنتقلوا من أن المفتش ديال السياحة بصفة عامة يكون عون من أعوان الضابطة القضائية، أن يثبت الحالة بنفسه ويدير محضر ويدفعها للنياية العامة من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية.

في الحقيقة الآن مازال، ولكن خص التفكير في هاذ الشي، خاص الإدارة ديال السياحة بصفة عامة خصها تفكر أن ما تبقاش تعتمد دائما على مراسلة السلطات الإقليمية والسلطات المحلية اللي بعض المرات تطبق بعض المرات ما كتطبقش، كتكون إرادة حسنة ديال السيد الوزير من أجل تطبيق القانون والتذكير باحترام القانون، ولكن مع الأسف بعض المرات كنتلقوا السلطات بصفة عامة تغض الطرف على بزاف ديال الأمور.

تجربتنا في هذا الميدان راه كانت أنه لو ما ما كتكوشن ذاك التدخل ديال المندوب والعلاقات ديالو الشخصية على الصعيد الجهوي مع السلطات الإقليمية راه حتى حاجة ما كتدار. لهذا، كما قلت، السيد الوزير، لازم أنكم خصكم تفكروا أنكم تنتقلوا لمرحلة أخرى والتاريخ غادي يشهد لكم في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة:

بودي أن أشكر السيد المستشار على اهتمامه بهذا القطاع وكذلك تتبع ديال القضايا بشكل دقيق وكذلك الاقتراحات ديالو في هاذ الإطار هذا، وأنا أؤكد بأنه المسائل اللي قال بها أنها أساسية، ونحن في إطار تتبع ديال إزالة هذه الأكشاك في تعاون مع السلطات المحلية، مع الجماعات، وكذلك مع السلطات الإقليمية.

غير هو اللي كاين في إطار هذه الحكومة الجديدة، كاين هناك تعاون كبير جدا مع وزارة الداخلية، كما شفتو في إطار الدورية اللي خرجت فيما يخص القطاع غير المهيكل، هناك تعاون مع جميع الولاة والعمال فيما يخص قطاع السياحة وعندهم حساسية كبيرة جدا بهذه الأمور وبأنه لهم دور كبير جدا.

كما تعرفون أن قطاع السياحة هو قطاع أفقي، قطاع يهم جميع القطاعات، لهذا فوزارة السياحة في بعض الأحيان أنها كاينة أمور التي كندخل في اختصاصها، يمكن لها تتعامل معها، ولكن هناك أمور أخرى تدخل في إطار اختصاصات القطاعات الأخرى، نحن في تنسيق وفي إعداد، يعني نحن من الأول ملي عرفنا بأنه كاين هذا المشكل تم عقد اجتماعات وتم التتبع، وهناك خلية في إطار الوزارة تتبع هذا الأمر مع السيد المندوب باش يمكن لنا أننا نوضعو نهاية، لأن هناك اهتمام به، وكذلك لأنه مخالف للقانون.

إذن احنا راه كنتبعو، وفي هذا إطار أشكر السلطات ديال العمالة ديال الفحص أنجرة وكذلك السلطات الولائية على تفهمها لهذه القضايا، ونحن كذلك في إطار العمل مع الجماعات باش نحسبهم بأن هذه مسألة أساسية جدا، أننا ننضبط للقانون، وبأنه ما تكونش منافسة غير شريفة لوكالات الأسفار اللي هي اللي خصها تقوم بالعمل في هذا الإطار.

وفي هاذ الإطار، اللي يمكن اللي نشير لو، أننا في إطار العمل مع وكالات الأسفار اللي كذلك دعم الموقف دياها ودعم التنظيم دياها ودعم الفاعلية دياها باش يمكن لها تباشر هاذ الأدوار وتقوم كذلك بالتسويق ديال الإمكانيات دياها، باش يمكن لها هي اللي غادي تكون يعني الواجبة فيما يخص تسويق هذه التذاكر.

إذن هناك عمل نحن نقوم به، وسنأتي به إن شاء الله للبرلمان وللمجلس المستشارين المحترم باش نتناقشو وباش يمكن لنا أننا نتعامل معه. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية حول تدبير المؤسسات الخيرية في بلادنا. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد القلوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

الأخت المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة، لا يجادل أحد أن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية قد قامت بمجهودات كبيرة في المجال الاجتماعي في بلادنا عموما، وما يتعلق بمجال الأسرة والمرأة والطفل على الخصوص.

وحيث أن المؤسسات الخيرية تدخل في صميم هذا العمل الاجتماعي والتربوي والذي عرف انطلاقة كبيرة بفضل السياسة الاجتماعية التي يقودها جلالة الملك محمد السادس وبفضل المشاريع الكبرى التي دشنها جلالتهم، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن تقييم موضوعي لمنظومة المؤسسات الخيرية في بلادنا ومدى تغطيتها للمدن المغربية ومدى فعاليتها في العالم القروي وفي الأحياء المهمشة، خصوصا إذا علمنا الدور الكبير الذي لعبته هذه المؤسسات في إنتاج أطر وطنية وازنة، إن على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال، تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة بسمجة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، السيد الرئيس،

أضم صوتي لباقي مكونات الحكومة بتقديم التعازي للأسر المكلومة في أبنائها على إثر ما وقع بمنطقة ابن جرير، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أتم تعلمون أن هذا المجال، مجال العمل الاجتماعي، والذي تلعب فيه مؤسسات الرعاية الاجتماعية دورا محما ووظيفة نبيلة، إلا أنها كانت تشتغل في إطار الارتجالية وفي إطار اللا قانون وفي إطار عدم ضبط طريقة

الاشتغال، لم تكن هناك محصلة لهذا العمل والتراكم الذي جاء كمحصلة لأعمال سابقة لم يكن له الأثر الواضح والبين في الساحة وفي الميدان.

لذلك، جاء القانون رقم 14.05 المتعلق بفتح وتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية لكي يحدد الشروط والمعايير الواجب احترامها في البنيات والمعدات والتجهيزات وكذا الشروط والمؤهلات الخاصة ذات العلاقة بالتأطير الإداري والتربوي والاجتماعي.

ولقد قمنا من خلال جهازنا داخل القطب الاجتماعي، التعاون الوطني، الذي قام بعمليات تشخيصية للوضع تقدر تقريبا بـ 820 عملية تشخيصية بشكل تشاركي وذلك من أجل تسوية الوضعية القانونية لعدد من المؤسسات الاجتماعية، ناهزت 1486 مؤسسة، منها 611 مؤسسة بالوسط الحضري و875 مؤسسة بالوسط القروي.

ولا بأس أن أذكر بنوع هذه المؤسسات التي استفادت من هذا التصحيح والملاءمة مع مقتضيات قانون فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية: - 866 دور للطلاب والطالبة؛

- 152 دور للأطفال، منها دار للطفل ومنها مركز للطفولة في وضعية صعبة ومنها دور للأطفال المهملين؛

- مركز إيواء طلبة المدارس العتيقة؛

- 18 إقامة جامعية؛

- 61 دور للمسنين؛

- وكذلك 16 دور للأفومة ومراكز اجتماعية متعددة الوظائف.

السيد المستشار المحترم، لا بد أن نشير أيضا أن هناك العديد من مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تحتاج منا الملاءمة، القيام بملاءمتها مع القانون 14.05، ونحن مستمرون في هذه العملية وإن وقفنا على بعض الضعف وبعض الثغرات في هذا القانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، لكم أئحتفظوا ببعض عناصر الجواب في التعقيب. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

تمحور سؤالنا حول ثلاث (3) نقط كما ورد في جوابكم المحترم. ما أريد التأكيد عليه هو إصلاح القانون الذي جاء على لسانكم، السيدة الوزيرة، القانون 14.05، خصوصا فيما يتعلق بالتدبير الإداري والمالي والتربوي، هاذو ثلاث نقط لازم الإصلاح دياهم في هاذ القانون 14.05، والذي يتسم ببطء المساطر، مساطرهم منذ 2007 لم تفعل لحد الآن، فالمقتضيات المتعلقة بتفعيله لا تزال عالقة وضرورة البحث على موارد قارة للمؤسسات الخيرية لأداء رسالتها الاجتماعية النبيلة وتمكينها من الموارد البشرية بحكم أنها آلية من آليات الاشتغال، كما جاء على لسانكم، وتحسين أداء هذه

تقنية مركزية ولجنة إقليمية، وكذلك لمأسسة الحكامة بهذه المؤسسات، تم وضع آليات عمل بها وإنجاز دلائل ومسااطر وإعداد سجلات للمستفيدين وإعداد سجلات موضوعاتية خاصة بالتدبير.

وعلى المستوى التمويلي، قمنا بتأهيل هذا المجال باعتماد أيضا التنسيق مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والإنعاش الوطني والجماعات المحلية وكذلك شركاؤنا في التعامل الدولي، دون أن ننسى التمويل الضروري والمستمر والقار للقطب الاجتماعي، وفي مقدمته التعاون الوطني تحت وصاية وزارة التنمية الاجتماعية التي تواكب هذه العملية التصحيحية في إطار إرساء دعائم الحكامة الجيدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هذه الجلسة.

وننتقل مباشرة إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة حول التوظيف بالإدارات العمومية والجماعات المحلية، والسؤال للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، محمد فضيلي، بناصر أزكاغ، الهاشمي السموني، عياد الطيبي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لسط السؤال، تفضل السي السعداوي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

ينص النظام الأساسي للوظيفة العمومية، خاصة في فصله 22 كما صادق عليه مجلس المستشارين بتاريخ 21 دجنبر 2010، على مسطرة محددة للتوظيف في الإدارات والمؤسسات العمومية، ويشترط هذا النص أن يتم التوظيف في هذه المناصب العمومية على أساس معايير تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المترشحين.

السيد الوزير، نلاحظ بأن هذه المسطرة تنكسر في المرجعية الدستورية الجديدة من خلال تنصيب الدستور على التساوي والتكافؤ في الفرص بين جميع المواطنين والمواطنات في حق الولوج إلى الوظائف العمومية.

وباستحضار الواقع، فإن هذه المسطرة القائمة على اشتراط المباراة، اليوم تصطدم باختيار حكومي سابق يسمح بالتوظيف المباشر، هذا الذي خلق اليوم حركة احتجاجية في صفوف المعطلين، دفاعا على مبدأ التوظيف المباشر.

السيد الوزير المحترم، تنويرا للرأي العام، نود مساءلتكم عن الإجراءات التي ستأخذها الحكومة لمواجهة هذا الإشكال ولتنزيل روح الدستور

المؤسسات.

السيدة الوزيرة، فبخصوص الجانب المالي وصرف الاعتمادات، نجد أنها تبقى رهينة بتطبيق مقتضيات مدونة الصفقات العمومية، في حين أن الجمعيات لها ميزانيات مستقلة والأمر بالصرف هو رئيس الجمعية، الشيء الذي خلق نوع من الارتباك في كيفية صرف هذه الاعتمادات.

كما أنه بالنسبة للموارد البشرية، حيث يفرض على المؤسسات الخيرية أن تشغل طاقما من الأطر، الشيء الذي يكلفها الكثير. وهنا نطلب منكم، السيدة الوزيرة، تقديم الدعم في هذا المجال.

هذا، بالإضافة إلى أن أحد الموارد الذي يتمثل في ضريبة الذبح، والتي هي بظهير شريف منذ 1958، أصبح يتحكم فيها بعض رؤساء الجماعات، ويتصرفون فيها وفق عقلية يتحكم فيها ما هو شخصي وما هو سياسي. وقد وجهنا لكم رسالة في الموضوع بخصوص الجمعية الخيرية الإسلامية الفاسية، ولم نتوصل إلى حدود هذه الساعة بأي جواب، مع العلم أنها مؤسسة مرخصة وأول مؤسسة اجتماعية للرعاية الاجتماعية التي اخذت الرخصة ديالها من بعد صدور قانون 14.05.

إن التطاول على الاختصاصات، ساهم بشكل كبير في تثبيت العمل الاجتماعي وضعف أدائه.

نعلم، السيدة الوزيرة، أننا جميعا حريصون على...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. السيد المستشار، الوقت ليس ملكي. الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

المستشار السيد محمد المفيد:

في الختام، السيدة الوزيرة، نوه ونشيد عاليا بالرعاية الملكية السامية التي تحظى بها هذه المؤسسة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيدة الوزيرة للرد.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، كون المؤسسات مرخص لها لا يعني أنها لا تعرف تجاوزات. فلذلك، قلنا بضرورة الافتتاح والمتابعة لكل المؤسسات التي تعرف أي نوع من التجاوزات.

وإنه من الضروري أن أشير أن مخططنا التشريعي في قطاعنا وفي وزارة التضامن والأسرة والمرأة والتنمية الاجتماعية، عندنا من ضمن المقترحات مراجعة القانون 14.05 لأنه، كما قلت في الجزء الأول من الجواب، أنه يعرف نوع من الضعف في مواكبة مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

على المستوى الإداري، هناك إرساء آليات إدارية، وذلك بتجنيد لجن

ومقتضيات النظام الأساسي للوظيفة العمومية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد عبد العظيم الكروج، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا ابغيت نقول لكم بأنني متفق معكم على هاذ الشي اللي قلتوه، لأن الولوج للوظائف العمومية الآن خصو فعلا يتم حسب مبادئ المساواة والاستحقاق وتكافؤ الفرص والشفافية، وهذا تنزيل لمقتضيات الدستور، خاصة الفصل 31 من الدستور اللي كيتكلم على مراعاة الاستحقاق في الولوج للوظائف العمومية.

ثانيا، الفصل 22 من النظام الأساسي للوظيفة العمومية، واللي كرس مسطرة المباراة كآلية أساسية لولوج المناصب العمومية.

وثالثا، فهو كذلك تفعيل لمقتضيات المرسوم دبال 25 نونبر 2011، اللي هو كيحدد شروط وكيفية تنظيم المباراة في المناصب العمومية، ويكرس المبادئ دبال تكافؤ الفرص والشفافية والاستحقاق ما بين جميع المغاربة اللي حاملين الشهادات واللي باغين يعملوا في الوظيفة العمومية.

فهذا المرسوم كذلك كيترجم عدد من الإجراءات والتدابير والقواعد، اللي الإجراء الأول من هاذ الإجراءات هو الشفافية، كيفاش الشفافية؟ عبر:

أولا، نشر الإعلانات عن المباريات في البوابات الإلكترونية دبال الوزارات المعنية وكذلك نشر هذه الإعلانات في بوابة الخدمات العمومية (www.service-public.ma)، وكذلك نشر هاذ الإعلانات في صحيفتين وطنيتين.

الإجراء الثاني، وهو وجوب إجراء المباريات حتى على المستوى اللامركز، وهذا الهدف منه هو تمكين أو تقريب مراكز إجراء المباريات من المتبارين.

ثالثا، هو اعتماد المناهج والأدوات الحديثة في تدبير الموارد البشرية، ولاسيما الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات. فبطبيعة الحال خص هاذ الوظائف تعكس واحد الحاجيات داخل الإدارة، واللي هي كتكون من طبيعة الحال مطابقة لدلائل الوظائف والكفاءات.

اللي ابغيت نقول أخيرا، وهو نؤكد أن الحكومة غادي تحرص على التطبيق الفعلي لمختلف المقتضيات اللي تكلمت عليها، من خلال السهر على نزاهة هاذ المباريات والشفافية ديالها لاحترام المبادئ اللي تكلمنا عليها، أي مبادئ تكافؤ الفرص والاستحقاق والشفافية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضلوا السي فضيلي.

المستشار السيد محمد فضيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، حقيقة احنا نتمنى أنه في إطار إعادة هيكلة الدولة المغربية اللي احنا بصدها، نتمنى أيضا في إطار سياسة القرب أن الحكومة تجينا بقانون جديد دبال الوظيفة العمومية، لأن قانون الوظيفة العمومية ما يقاش كيساير التطورات اللي تيشهدها المغرب في خدمة القرب.

لا يعقل أننا نعلنو عن مباريات وطنية واحنا نتعرفو بأنه في جميع الأقاليم فيه ناس مؤهلين للمشاركة في هذه الوظائف أو في هذه المباريات، أظن بأنه لابد من التفكير في المستقبل القريب في تنظيم مباريات جموية أو محلية خدمة للقرب وخدمة لتكافؤ الفرص.

لا يعقل أبدا أننا نطلبو واحد يجي من فكيك ولا من ورزازات ويدير مباراة في الرباط ويكون عندو حظوظ بحال هاذك السيد اللي يكون في الرباط ولا في الدار البيضاء.

هذا طلب ملح جدا، وألتمس من الحكومة أنها تفكر فيها في أقرب وقت ممكن، لأن لما كيتوظف الإنسان في منطقته، في مركزه أو في قبيلته أو في إقليميه تنتجنبو الهجرة وتوفرو لو سكن مع عائلته في بداية الأمر، ربما يتكهن هو من شراء سكن دبالو أو من القيام بزواج أو شيء من هذا القبيل.

ولهذا، لابد أن الحكومة تنتظرو أنها تجينا في أقرب وقت ممكن بشي فكر يخدم القرب في هذا المجال دبال الوظيفة العمومية والمباريات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

اللي ابغيت التأكد عليه وهو النظام الأساسي للوظيفة العمومية، احنايا بصدد الإصلاح دبالو، فاتفقنا مع المركزيات النقابية الخمس الأكثر تمثيلا باش نباشرو، يعني نخلو هاذ الورش، وأول اجتماع عندنا إن شاء الله يوم الخميس انتاع الأسبوع المقبل، يعني 30 ماي، باش نبداو العمل في الإصلاح دبال النظام الأساسي، والهدف منه وهو بطبيعة الحال باش

حكومة باشرت العمل وعن قرب مع المواطنين، تدري ما هي قيمة هذه التعويضات، سيما وإذا رجعنا وقلنا بأن قيمة الشعوب تقاس بمدى التعويضات التي يتلقاها أفراد هذا الشعب ومدى مساهمتهم في الاقتصاد المحلي.

راه كلما اعطينا الفلوس، كلما خسروا الفلوس، كلما كان واحد الرواج، السيد الوزير، وهاذ الشي لا يخفى عليكم، فعبب أننا نسمعو أن التعويضات العائلية بهاذ القدر هذا.

لذا، ماذا ترون سيادتكم في هذا الموضوع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

بغيت أولا نذكر، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بما يلي:

أولا، تم إحداث هذه التعويضات العائلية سنة 1958 أي موازاة مع إحداث النظام الأساسي للوظيفة العمومية، وهذا يحدد هذه التعويضات أو النظام الأساسي يحدد شروط منح التعويضات العائلية للموظفين.

يهدف هذا التعويض من طبيعة الحال إلى مساعدة الموظفين والمستخدمين على تحمل جزء من مصاريف أبنائهم، ماشي كل المصاريف، غير واحد الجزء، فتمنح التعويضات العائلية للموظف الواحد عن 6 أطفال دون اعتبار ترتيبهم وذلك بمبلغ 200 درهم عن كل طفل من الأطفال الثلاثة، و36 درهم عن كل طفل من الثلاثة الباقيين.

واللي ابغيت نقول وهو أن آخر زيادة في هاذ التعويضات العائلية كانت في سنة 2008، والجدير بالذكر أنه في إطار عملية تحسين دخل الموظفين والأجراء بصفة عامة والمحافظة على القدرة الشرائية دياهم، قامت الحكومة سنة 2008 بالرفع من التعويضات الممنوحة للموظفين من 150 إلى 200 درهم، والكلفة ديال 150 إلى 200 درهم كانت 560 مليون درهم سنويا، غير باش نقول لكم بأن يمكن كيبان الرقم صغير، ولكن الكلفة ديالو فهي كلفة باهظة.

فاللي ابغيت نقول كذلك وهو كان هناك إجراءات أخرى موازية ذات طابع اجتماعي، وخاصة بالنسبة للأجراء ذوي الدخل الضعيف بالنسبة للموظفين، وأذكر على سبيل المثال عملية حذف الدرجات المرتبة في سلم الأجور من 1 إلى 4، فهذا عندو واحد الطابع اجتماعي، واللي انتقل الأجر الأدنى في الوظيفة من 1600 درهم إلى 2840 درهم سنة 2011، إضافة

يكون تيوأكب التطورات تناع المحيط الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. اللي ابغيت أؤكد عليه، وهو أن من بين الأهداف اللي سطرتها الحكومة، خاصة في هذا القطاع، هو تميمين الموارد البشرية، وهذا مرتكز أساسي للحكامة الجيدة واللي قائم على إرساء سلوك جديد، أساسه الشفافية واحترام سياسة القانون، لأن هذا يعتبر أساس كل إصلاح.

ومن طبيعة الحال الحكومة ستحرص على نزاهة المباريات، اللي من كونها إجراء توظيفات نزاهة وهذا يتشكل المدخل الأساسي لاستقطاب الأطر الكفاءة، واللي من شأنها المساهمة في تأهيل الإدارة المغربية، هذا التأهيل اللي غادي يستاجب مع انتظارات من طبيعة المواطنين وغادي يجعل هاذ الإدارة مواطنة، فعالة ونزاهة وشفافة ومسؤولة، وهذا كيتطلب إحداث يعني قطيعة باش الإدارة المغربية تتطور.

وفي هذا السياق، راه شكلت الحكومة لجنة خاصة، تنكب حاليا على دراسة كل الآليات اللي غادي تضمن الشفافية والمساواة والنزاهة والمصادقية لمباريات التوظيف، وسيتم الإعلان عنها عما قريب. وفي الأخير، اللي ابغيت أؤكد على إصرار الحكومة على تطبيق هذه المقترضات وعلى الالتزام بالواجبات الدستورية والقانونية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه إليكم دائما، موضوع هذا السؤال هو هزالة مبلغ التعويضات العائلية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل الأستاذ البار.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات، الإخوة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، بلا شك أنه لا يخفى عليكم مدى هزالة التعويضات العائلية، هذه التعويضات التي أصبحت لا تواكب إطلاقا الزيادة المهولة في الأسعار، إضافة إلى تكاليف الحياة الاجتماعية، من تدرس ومن دخول مدرسي ومن ملابس، فأصبح الطفل يتطلب إمكانيات باهظة تعجز جل الأسر على تلبيتها، هذا الحد الأدنى للحياة، لأن الوقت قد تغير وتطور، لكن التعويضات العائلية عندما نتكلم عليها نشعر بالجل.

فكيف نقسم بين أفراد أسرة واحد تتكون مثلا من 4 أفراد، 4 أطفال، الثلاثة الأولى بثمان وبالباقى بثمان هزيل، نخجل أن نذكره، سيما في هذا الوقت، وأنتم قد لا يخفى عليكم ما قيمة 30 أو 35 درهم وحتى 50 درهم، فهذا يؤسف له.

الشيء الذي نلتمس ونتمنى من الحكومة باجتهاداتها المتواصلة وهي

على الزيادات التي تقامت في 2008 و 2009 و 2011، آخر زيادة في 2011 كانت 600 درهم شهريا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد اللبار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أود أن أنه بجوابكم وأن أشكركم على هذا الرد، غير أننا نطمح إلى المزيد. قد لا يخفى عليكم، السيد الوزير، بأن الآن، احنا فهمنا أن في 2008 تم منح التعويضات العائلية حتى للعمال الفلاحيين، وهذا شيء جميل، لكن لا معنى بأن نقسم داخل أسرة واحدة ما بين الثلاث أطفال الأوائل ثم الرابع والخامس... إلخ.

ما معنى 36 درهم في هاذ الوقت؟ 36 درهم، السيد الوزير، كنتمى باش تسمعى، لأن 36 درهم في هاذ الوقت راها شيء ماشي بخس، ماشي.. لا يمكن قبوله في هذا العصر الذي أصبح الطفل يتطلب شراء الأدوية والدخول المدرسي وتكاليف الحياة أصبحت لا تطاق.

فنتمى من الحكومة الحالية أن تعطينا دفعة، ولو مساهمة لهذه الفئة، خاصة أصحاب السلام الدنيا من 5 إلى ما فوق، أو العمال كذلك، نعرف أن هذا خارج على الاختصاص ديالكم مادام في القطاع الخاص، ولكن من الضروري الاهتمام بهاذ التعويضات العائلية. ونحن لا نشك في خبرتكم وفي الجهود المبذولة من طرف هذه الحكومة ليم على الأقل تحسين هذالك القدر ديال 36 درهم بالنسبة للطفل الرابع، حتى يصل على الأقل لواحد 100 درهم أو 150 درهم.

أنا واعي جدا بالحجم ديال التكاليف، ولكن ضروري من الاهتمام بالشعب، لأن الشعب هو الذي يصنع التنمية، هو الذي يعطي قيمة لهذا البلد الذي نسعى جميعا أن يكون من أرقى الدول، تمشيا مع السياسة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله.

شكرا السيد الوزير. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

إذن اللي ابغيت تقول وهو هاذ التعويضات عرفت واحد سبع مرات مراجعات منذ إحداثها، وآخر مراجعة - كيف ما قلت - كانت في 2008 اللي داز يعني المبلغ من 150 درهم إلى 200 درهم، يعني المبلغ ديال 150 كان حدد في سنة 1997، يعني هاذ المراجعة هي مراجعة اللي ماشي قديمة

بزاف.

ثانيا، بالنسبة للطابع الاجتماعي، فعلا الحكومات يعني كان هناك زيادات أولا في الأجور ديال الموظفين وأعوان الدولة في سنة 2008 بمبلغ 300 درهم، وكان ذلك على شطرين في 2008 و 2009، فضلا عن الإجراء ديال تحسين دخل الموظفين بمبلغ 600 درهم سنة 2011، وبالإضافة لذلك الشيء اللي قتلوا من قبل فيما يخص السلام الدنيا، وكذلك اللي تكلمتو عليها في القطاع الفلاحي.

فالزيادة في هاذ التعويضات هي بطبيعة الحال خص تكون عندنا واحد المقاربة اللي هاذ المقاربة كناخذ بعين الاعتبار النمو الاقتصادي للبلاد، والتوزيع العادل لهاذ النمو الاقتصادي ديال البلاد، وهذا بطبيعة الحال أدرجناه من بين المحاور الأساسية في البرنامج الحكومي اللي قدمناه لكم، واللي بطبيعة الحال صوتم عليه.

فإن شاء الله مستقبلا، إذا كانت الظروف كسمح، فبطبيعة الحال في إطار الحوار الاجتماعي مع الفرقاء الاجتماعيين يعني هذا غير... تماما. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول الدبلوماسية البرلمانية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل الأستاذ بورقية.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

ولو أن الموضوع مهم ويستحق جوابا مهما من طرف السيد الوزير من خلال أنشطته والوقت ضيق والعدد قليل والبث سوف يكون محدود مع السادسة، ولكن لا بد أن نطرح سؤالنا.

معالي الوزير،

لقد حققت بلادنا في الآونة الأخيرة كثيرا من المكتسبات على المستوى الدبلوماسي مع الدول الصديقة والشقيقة، وذلك بفضل التوجيهات الملكية السامية ونشاطكم الحيوي، في ظل ظروف دولية تتسم بالتقلبات السياسية ومحيط جهوي مضطرب مطبوع بتحولات متسارعة، الشيء الذي يبرز أهمية الدور الحيوي الذي يراهن عليه المغرب في تحقيق المزيد من المكتسبات الدبلوماسية.

لذا، نسألكم السيد الوزير: ما هي المخططات المستقبلية التي تنوي الحكومة نهجها لإنجاح الدبلوماسية المغربية على كافة الأصعدة، في ظل

- جعل الدبلوماسية الوطنية في خدمة المصالح الوطنية بشريا، المواطنين المغاربة في الخارج وفي الداخل، علميا عن طريق نقل التكنولوجيا وإشعاع المغرب؛
- ثالثا، اقتصاديا، وتقوية العلاقات متعددة الأطراف، حضور المغرب كعضو غير دائم في مجلس الأمن كيبر على هذه القضية؛
- وأخيرا دعم مكانة المغرب وإشعاعه الدولي، وهي الغاية الكبرى لهذه التحركات كلها، ولنا تفصيل في هذه القضايا وربما في اللجنة -إن شاء الله- باش مرة فصلوها أكثر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار، السي برقية تفضل.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا معالي الوزير.

تتبع جميع الخطوات وجميع الزيارات للسيد الوزير والسيد كاتب الدولة، ووزير الدولة كذلك بالنسبة للعلاقات وتطور العلاقات الخارجية. ولكن، معالي الوزير، هناك دور كذلك لابد أن تهتم به وزارة الخارجية، وهو دور السفارات في عين المكان، لأنه هناك علاقات بين بعض الجماعات وبين الجامعات، ولكن تتأسف في بعض الأحيان ليس هناك لقاء أو اهتمام لبعض السفارات لهؤلاء الأشخاص نظرا لقلة الإمكانيات، نظرا لقلة الوثائق، نظرا لقلة المعطيات في بعض البلدان وفي بعض الدول.

فلا بد أن يكون تواصل حقيقي كلما توجه أي مسؤول كان على مستوى البرلمان أو على مستوى الجامعات المحلية أو على مستوى الجامعة، أن تكون السفارة بجانب الدبلوماسي الحقيقي، لأنه يتحدث على أعلى مستوى للأخريين على السياسة المغربية، فلا بد أن يكون هذا الحضور وتسهيلات بعض الأمور لهؤلاء في عين المكان.

لابد أن يكون صندوق للمساهمة بالنسبة لبعض الحركات الجامعية، علما أنه الأطباء في غالب الأحيان تكون لهم علاقات مهمة، وأتم أدرى بذلك مع مسؤولين في عين المكان، وكذلك بالنسبة للأساتذة الجامعيين وبطبيعة الحال بالنسبة للبرلمانيين وبالنسبة لمنتخبي الجماعات المحلية.

شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير، هناك تعقيب؟ شكرا لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثاني الموجه إليكم دائما وموضوعه معاناة المواطنين مع مكتب التصديقات التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

التحولات السياسية الدولية الراهنة، وكذلك باستغلال دور الدبلوماسية الموازية للبرلمان، للجماعات المحلية والمجتمع المدني والجامعيين، مع مساعدات بجميع الوسائل التي نطلب أن تجعلها وزارة الخارجية رهن المؤسسات التي ليست لها إمكانيات مادية؟

وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد سعد الدين العثماني، وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار.

شكرا للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية على إتاحة هذه الفرصة. أولا، أريد أن أقول بأن المغرب - الحمد لله - يحظى بمكانة مهمة على الصعيد الجهوي وعلى الصعيد الدولي وتزداد مكانته يوما بعد يوم. وأما بالنسبة لمخطط الوزارة وتوجهاتها، فيمكن أن أخصها في 7 نقط. التوجهات الدبلوماسية وأشنا هي المحاور التي كنتشتغل عليها، وإن كان العمل الدبلوماسي معقد، متنوع، متداخل إلى حد أنه يصعب إدخاله في نقط محددة وتصنيفه.

أولا وقبل كل شيء، بطبيعة الحال أول توجه وأول قضية تعمل عليها الدبلوماسية المغربية هي الدفاع والاستمرار في الدفاع على الوحدة الوطنية والتراية للمملكة وعن الصحراء المغربية.. هذا الملف حاضر في جميع المنتديات، في جميع الحلقات، في جميع التحركات، ولا يمكن أن يغيب وتعطى له الأولوية بطبيعة الحال، وليست هناك دولة في العالم إلا وسلامة أراضيها ووحدتها تتعطيها الأولوية.

المحور الثاني هو تنوع العلاقات، وهذه المحاور غادي تعكس لنا التوجهات ديال الوزارة في المرحلة المقبلة. تنوع العلاقات الثنائية وحفظ توازنها، والتنوع يعني ماذا؟ يعني أن لا ننغل في دولة واحدة أو في طرف واحد. اليوم الحمد لله المغرب عندو علاقات في القارات الخمس، واحنا كنباولو هاذ التنوع نحافظو عليه، يكون المغرب حاضر في علاقاته مع هذه الدول، وهذا غادي يكون عنده فائدة كبيرة، لأن المغرب يمكن أن يصبح محورا في العلاقات لا السياسية والدبلوماسية ولا الاقتصادية.

الثالث هو تقوية حضور المغرب في المنتديات الجهوية. إذا لاحظتم الاتحاد المغاربي المغرب أعطاه أهمية والتوجهات الملكية وفي الكثير من الخطب الملكية عندو دور كبير، واحنا تحركاتنا في ظل هذه الحكومة بدأنا منذ البداية الاهتمام بهذا المحور وعندنا فيه مقترحات وعندنا فيه آراء وعندنا فيه مساهمات:

- تقوية الحضور الإفريقي، السياسة الإفريقية للمغرب كانت دائما قوية واحنا غادي تقويها، لأن إفريقيا هي اتناء ديال المغرب، ومن المغرب يمكن أيضا ينطلق ويعاود الحضور ديالو فيه يقوى أكثر من السابق؛

المستشار السيد جمال السكاك:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يشهد مكتب التصديقات التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون اكتظاظا كبيرا من طرف المواطنين الباحثين عن تصديق وثائقهم ووثائق عائلاتهم من مغاربة العالم، الشيء الذي يؤخر توصل المواطنين بوثائقهم في موعدها المحدد.

وبالرجوع إلى طبيعة الوثائق المطلوبة، نجد إما شواهد إدارية مصادق عليها، صدرت من مصالح وزارة الداخلية في العائلات والأقاليم والجماعات المحلية، أو شواهد عدلية مصادق عليها من طرف محاكم المملكة، كمقود الزواج أو الطلاق وعقود الزيادة والنسخ الكاملة لرسم الولادة والكفالة. إن الرهان الذي تطمح إليه المملكة تكريس القرب الحقيقي من المواطنين أينما وجدوا، وبالتالي فإن تقريب المرفق العمومي التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون من المواطنين في الجهات على الأقل، عبر إحداث شبك في العائلات والأقاليم أصبح أمرا ضروريا، أو عبر تفويت هذا الاختصاص إلى الإدارة المعنية لمباشرة هذه التصديقات بنفسها من أجل تجاوز هذه الإشكالات المتعددة التي يطرحها مركز مكتب التصديقات بالعاصمة الرباط.

لذا، نسألكم السيد الوزير: متى سيقم مكتب التصديقات التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون على هاته الحالة؟ ولماذا لا يتم اعتماد المقاربة الجهوية في تديره؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرا السيد المستشار، وشكرا للفريق المحترم على هذا السؤال المهم جدا.

في البداية، أريد أن أقول بأن خصنا نعرفو بأن مكتب التصديقات في الرباط يرد عليه من المواطنين على الأقل في الحالات العادية 300 شخص يوميا بطلبات التصديقات، وفي شهور الذروة يصل هذا الرقم إلى 700 شخص يوميا، بمعنى هذا يتجاوز قدرات الإدارة في وسائلها الحالية.

وكانت وزارة الخارجية والقسم القنصلي والاجتماعي بالذات، قد قام بمبادرة منذ فترة، سنوات، وفتح مكاتب للتصديقات في مدن أخرى، دابا عندنا 6 مكاتب تصديقات، مكتبان في الرباط ومكتب في طنجة ومكتب في الناظور ومكتب في بني ملال ومكتب في أكادير.

وعلى الرغم من إنشاء هذه المكاتب وفتحها فإن هذا لم يكن كافيا، ونحن

واعون بهذا لأن الطلبات تزداد يوما بعد يوم.

متفق معكم، السيد المستشار، على أنه خصنا هاذ الشيء نفوتوه، يكون في إدارات أقرب للمواطن. وفي هذا الإطار، أشير إلى أن المغرب وقع على اتفاقية، اسمها اتفاقية لاهاي الخاصة بإلغاء إلزامية التصديق على العقود وتعويضها بما يصطلح عليه بالجم (l'apostille)، وهو خاتم تضعه سلطة معينة، مفوض لها هذا في البلد المتعاقد لهذا الغرض ولإثبات صحة الوثيقة، لأن هذه الوثيقة خص تكون صحيحة مقبولة دوليا، ماشي كيمننا احنا، هذه التصديقات المهم منها هو أن هاذ الوثيقة كيمشي لدولة أخرى في الخارج وتلك الوثيقة تعتبر معتمدة.

هاذ اتفاقية لاهاي المغرب صادق عليها، لكن هناك إشكالات تقنية، وأنا منذ شهر فقط كنت في نقاش مع السيد وزير العدل، وكانت هناك نقاشات مع السيد وزير الداخلية ومع وزارة الداخلية قبل لتذليل هذه الإشكالات التقنية، واحنا غادين في اتجاه تطبيق هذه الاتفاقية إذا ذللنا هذه الإشكالات، وهي ليست سهلة بالمناسبة، واحنا كنشوفو حتى التجارب ديال الدول الأخرى.

وتتضي هذه الاتفاقية:

أولا، تكون جهة حكومية معينة هي اللي مكلفة، واحنا اقترحنا تكون وزارة العدل ووزارة الداخلية؛

ثانيا، غادي يتم ذاك التصديق على الوثائق على حسب المصدر ديالها، إذا كانت ذات طابع قضائي كتكون وزارة العدل هي المكلفة بالتصديق، وإذا كانت صادرة عن مصالح تابعة لوزارة الداخلية كتكون وزارة الداخلية. ولكن هاذ الشيء يحتاج إلى وقت وإلى نقاش.

لكن رغم ذلك، الوزارة وضعت في هاذ السنة إستراتيجية هادفة للارتقاء بالعمل القنصلي لتقريب الخدمات أكثر، ماشي عن طريق مكاتب أكثر، ولكن عن طريق تطوير الخدمات، وهذا فيه بالخصوص مخطط كامل ديال العمل القنصلي، يهدف إلى تحديث وعصرنة مكاتب التصديقات وتعزيزها بالوسائل التكنولوجية الحديثة، استعمال الوسائل الحديثة مثل أخذ المواعيد بالأنترنت... إلخ.

وهاذ الشيء خصو واحد الشوية ديال التطوير، وفيه جانب ثالث وهو الموارد البشرية والبنائات، احنا الآن اخدينا بناية جديدة أو بصدد أخذ بناية جديدة في الرباط أكبر من تلك البناية، وعندنا المخطط لدعم الموارد البشرية بموارد بشرية أكثر، غادي نضاعفو الطاقم البشري على الأقل في الرباط، لأن يتستقبل المواطنين من جميع أنحاء المغرب، إذن هناك مخطط وضعناه، نتمنى في آخر 2012 أن الإشكالات الموجودة تقل تقريبا بالنصف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، إذن

أعفيتمونا من التعقيب. بهذا نكون قد أنهينا برنامج جلستنا هذه. نشكركم
السيد الوزير على مساهمتكم.
ورفعت الجلسة.